**المملكة المغربية**

 **وزارة الداخلية**

 **عمالة اقليم قعة السراغنة**

 ***جماعة قلعة السراغنة***

 ***مديرية المصالح***

# قسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية

# مصلحة الشؤون الادارية والقانونية

#  مكتب شؤون المجلس واللجان

# *محضر اجتماع الدورة العاديــة الثانية*

# *لشهــر ماي 2024*

 تطبيقا لمقتضيات المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) انعقـــدت يــوم الثلاثاء 28 شوال 1445، الموافق 07 ماي 2024 ، في جلسة علنية، الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 لمجلس جماعة قلعة السراغنة، بقاعـة الاجتماعات بمقر جماعة قلعة السراغنة، على الساعة العاشرة صباحا، تحـــــــــــــــت رئاســـة الســـــــــيد **ياسين فنتاس** النائب الاول لرئيس المجلس الجماعي، وبحضور السيد **رشيد معروفي** باشا مدينة قلعة السراغنة.

 **\* *العدد القانوني لأعضاء المجلس* : 31**

 **\* *الأعضاء المزاولون مهامهم* : 31**

 **\* *الأعضاء الحاضرون*  : 24**

- ياسين فنتاس : النائب الأول للرئيس

- عبد الرحيم الصالح : النائب الثاني للرئيس

- عبد الرحيم عياد : النائب الثالث للرئيس

- المكي الداهي : النائب الرابع للرئيس

- رشيد افس : النائب الخامس للرئيس

- فيصل حياني : النائب السادس للرئيس

- عبد الرحيم مؤدن : كاتب المجلس

- الحسن الحمري : مستشار جماعي

- سلوى الجابري : مستشار جماعي

- زهيرة بوجديان : مستشار جماعي

- م الطاهر بلفاسي : مستشار جماعي

- لطيفة مطاوع : مستشار جماعي

- الزهرة افس : مستشار جماعي

- فاتحة الرافعي : "

- رجاء بدة : "

- نسرين حضرية : "

- حمزة الماحي : "

- زكرياء الزهيد : "

- سمير الخليفي : "

- نعيمة معروف : "

- عصام الطالعي : "

- عبد الرزاق اشليح : "

- الحميد مجدي : "

- وديع لحمادي : "

***\* المتغيبون بعذر : 07***

- نور الدين آيت الحاج : رئيس المجلس الجماعي

- بدر الدين الغزالي : نائب كاتب المجلس

- وفاء عابــــــد : "

- عثمان بنعدي : "

- سماح الحبشي : "

- رشيد الباسيط : "

- نزهة لعوينة :"

***\*المتغيبون بدون عذر : لا احد***

كما حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية السادة :

- السعيد حيداوي : مدير المصالح الجماعية

- فوزي حيمودي : رئيس القسم الاداري والاقتصادي والمالي

- المصطفى المنصوري : رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات

 - محمد الصالح : رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية

- محمد حوزي : رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية

- جلال الدين بوهيمي : رئيس مصلحة التعمير والبيئة والممتلكات

- جيهان الرميزة : عن مكتب الدراسات RESING

- المهدي مول الخيل : عن هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

- بدر الدين بوعلالة : رئيس مكتب شؤون المجلس واللجان

- عبد اللطيف وهدان : عن مكتب شؤون المجلس واللجان

- عبد الحميد عابد : عن الباشوية

***جدول الأعمال :***

1. تقديم التقرير الإخباري .
2. الدراسة والمصادقة على برنامج عمل الجماعة 2023-2028.
3. تعديل القرار التنظيمي المتعلق بالترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقـــــــامة بناء.
4. تعديل كناش التحملات المتعلق بمنح الاستغلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة قلعة السراغنة لنصب اللوحات الاشهارية.
5. فتح حساب خصوصي " التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة ".
6. فتح حساب خصوصي لتغطية نفقات مراقبة وتتبع عقد التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب.
7. تسمية ملاعب القرب بالمدينة.
8. الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين عمالة إقليم قلعة السراغنة و الجماعة و المكتب الوطني للكهرباء والماء- قطاع الماء- والمجزئين : الشركة العقارية تانسيفت " تجزئة منارة 2 " وشركة العمران" تجزئة البدر" حول انجاز قناة مشتركة للصرف الصحي وتوسعة محطة المعالجة.
9. الدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح للجمعيات الرياضية برسم سنة 2024.
10. الدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح لدعم مشاريع الجمعيات الثقافية برسم سنة 2024.
11. الدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية برسم سنة 2024، وجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
12. تعديل اتفاقيات الشراكة والتعاون بين جماعة قلعة السراغنة والجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية .
13. الدراسة والمصادقة على انجاز مراحيض ومرافق صحية عمومية.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني، الذي تنص عليه المادة 42 من القانون التنظيمي، افتتح السيد نائب الرئيس هذه الدورة بكلمة رحب في مستهلها بالسيد الباشا ، وبالسادة رؤساء المصالح الخارجية وبالسادة أعضاء المجلس الجماعي، وبالسادة رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية وبالسادة ممثلي المشهد الإعلامي والمجتمع المدني. بعدها اعلن عن افتتاح اشغال هذه الدورة.

وقبل الدخول في المناقشات، طلب السيد الحميد مجدي، نقطة نظام تساءل فيها عن عدم احترام المساطر القانونية من طرف المكتب المسير، بحيث جاء في افتتاحية هذه الدورة، بان جميع النقط عرضت على انظار اللجان الدائمة للمجلس، وهذا غير صحيح. كما ان هذه الدورة مطعون في صحتها، فهناك خرق واضح للنظام الداخلي للمجلس الجماعي بالمادة 65 منه حيث تنص على انه تودع تقارير اللجان لدى رئاسة المجلس قبل 15 يوما من تاريخ انعقاد كل دورة، لم يتم تطبيق القانون هنا، رغم ان القانون يسري على الجميع، ولا علاقة له بالاغلبية ولا بالمعارضة.

ولمزيد من التوضيح، فاجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، انعقد يوم 24 ابريل 2024، ونحن الآن في يوم 07 ماي 2024، اي ان هناك 13 يوم فقط، في حين ان القانون ينص على 15 يوم.

الخرق الثاني للقانون، هو الفقرة الثانية من المادة المشار اليها سابقا بالنظام الداخلي، والتي تنص على ان رئيس المجلس يسهر على ارفاق تقارير اللجان بجدول الاعمال الموجه للاعضاء لحضور الدورة، وهو ما لم يتم ايضا.

كذلك مكتب المجلس، خرق المادة 28 من القانون التنظيمي 113.14 بحيث ان النقط المدرجة بجدول اعمال الدورة العادية، تعرض لزوما على انظار اللجان الدائمة لدراستها، وتزويدها بالوثائق، والنقطة الثامنة بجدول اعمال هذه الدورة، تم ادراجها باجتماعات اللجان، دون التوصل بالاتفاقية . كذلك النقطة التاسعة والعاشرة والحادية عشر، لم تعرض على اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، ولم نتوصل بالوثائق ذات الصلة.

- **السيد ياسين فنتاس** : مكتب المجلس واللجان الدائمة، يحترمون القانون ويشتغلون تحت ظله، والمجلس لايمكنه الاشتغال خارج الاطار القانوني.

- **السيد الحميد مجدي** : اذا كنتم تشتغلون في اطار القانون، فلماذا لم نتوصل بالتقارير مع الوثائق ذات الصلة ، انه شيء مؤسف، وبالاحرى يجب الاعتراف بالخطأ ، وهذا اقل مايجب فعله، اما تضليلنا، فلايمكننا القبول به.

***النقطة الأولى* : عرض التقرير الإخباري**

**العرض :**

- ***السيد ياسين فنتاس*** : تطبيقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، يشرفني أن أقدم لكم تقريرا إخباريا للمجلس حول الأعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات المخولة للرئيس، وحول الأعمال والأنشطة التي تم القيام بها خلال الفترة الممتدة بين دورة فبراير 2024 ودورة ابريل 2024. كما اخبر المجلس الجماعي، ونعطي الكلمة للسيد كاتب المجلس لتلاوة التقرير .

- ***السيد عبد الرحيم مؤدن*** : تطبيقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي 14 .113 المتعلق بالجماعات ، يشرفني أن أقدم للمجلس تقريرا إخباريا حول الأعمال والأنشطة التي تم القيام بها خلال الفترة الممتدة بين دورة فبراير 2024  ودورة ماي 2024.

 فضلا عن التدبير اليومي للجماعة، الذي يتم فيه السهر على تقديم كل أنواع الخدمات للمواطنين، يمكن حصر الأعمال والأنشطة التي تم القيام بها في المحاور التالية :

* ***المحور الأول : القسم الاداري والاقتصادي والمالي***
1. **مصلحة الشؤون الادارية والقانونية**

**1-1 مكتب شؤون المجلس واللجان**

* **اهم الاجتماعات التي حضرها الرئيس بمقر العمالة أو بالمصالح الخارجية :**
1. اجتماع بمقر عمالة الاقليم بتاريخ 12 فبراير 2024، حول برنامج تطهير السائل للجماعات.
2. اجتماع بمقر الشركة نائلة الصفقة بتاريخ 13 فبراير 2024، حول التتبع المتعلقة بعقد التدبير المفوض لقطاع النظافة .
3. دعوة من القائد الاقليمي للوقاية المدنية لحضور الاحتفال باليوم العالمي للوقاية المدنية بمركز قيادة الوقاية المدنية، بتاريخ 23 فبراير 2024.
4. اجتماع بعمالة الاقليم بتاريخ 14 مارس 2024، حول اعادة استعمال المياه العادمة المعالجة.
5. دعوة من السيد وكيل جلالة الملك لدى المحكمة الابتدائية بمقر المحكمة الابتدائية بتاريخ 15 مارس 2024، لحضور الاجتماع الدوري الاول برسم سنة 2024 للجنة المحلية للتكفل بالنساء .
* **اجتماعات مكتب المجلس :**

عقد مكتب المجلس اجتماعات بتاريخ :

- 12 و 19 مارس 2024.

- 09 ابريل 2024.

* **اجتماعات اللجن الدائمة :**

عقدت اللجان الدائمة اجتماعاتها حسب التواريخ التالية، وذلك لدراسة النقط المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة:

* **اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة :**

- عقدت هذه اللجنة اجتماعا لها بتاريخ 24 ابريل 2024

* **اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات** :
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعين لها بتاريخ 23 و 29 ابريل 2024.
* **اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية**
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعا لها بتاريخ 23 ابريل 2024
* **اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة :**
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعا لها بتاريخ 24 ابريل 2024.
* **اللجنة الملكفة بالتعاون الدولي والشراكات**

عقدت هذه اللجنة اجتماعا بتاريخ 23 ابريل 2024

* **مكتب الشؤون القانونية والمنازعات :**

تقوم المصلحة بالأعمال الاعتيادية المتعلقة بتدبير الشؤون القانونية، من خلال التواصل مع محامي المجلس الجماعي وحضور الخبرات القضائية وكذا حضور الاجتماعات التنسيقية بالمحكمة الإدارية .

**- القضايا المرفوعة ضد الجماعة : 05**

|  |  |
| --- | --- |
| **نوع القضية** | **العدد** |
| * طلب تعويض المسؤولية التقصيرية
 | **02** |
| * طلب اسقاط الفرض الضريبي
 | **01** |
| * طلب تعويض عن نزع اغراس
 | **01** |
| * طلب ترخيص بادخال الكهرباء
 | **01** |
| **المجموع** | **05** |

**- القضايا المرفوعة لصالح الجماعة : لاشيئ**

 **1-2 مكتب الحالة المدنية والمصادقة على الوثائق :**

 تقوم هذه المصلحة بتسليم جميع أنواع النسخ وتسجيل الولادات والوفيات وأحكام الولادات والوفيات والأحكام التنقيحية والإصلاحات بالأحرف اللاتينية، وبيانات الزواج والطلاق والوفاة، والشواهد المختلفة وتصحيح الإمضاءات وتسليم النسخ المطابقة لأصولها.

**1-3 مكتب الموارد البشرية :**

 القيام بالأعمال الاعتيادية المتعلقة بتدبير مكتب الموارد البشرية والمتعلقة بمعالجة الرخص الإدارية وتحرير مذكرات التعيين وإعداد قرارات التعويضات المختلفة ودراسة الطلبات المختلفة.

1. **مصلحة الموارد المالية :**

 إضافة إلى الأنشطة الاعتيادية للقسم ، والمتمثلة في استخلاص الضرائب والرسوم الجماعية، دفع المداخيل المحصل عليها من طرف المحصلين، تسليم الشواهد الإدارية، تسجيل التقييدات المحاسباتية وحصر المداخيل المستخلصة من طرف وكالة المداخيل مع الخازن الجماعي ، أنجزت المكاتب التابعة لهذه المصلحة الأنشطة التالية :

* مراسلة الملزمين قصد تسوية الوضعية الادارية والمالية للعلامات غير المرخصة والمثبتة بالملك العمومي، المتعلقة بالانشطة التجارية و الخدماتية.
* استمرار عملية استخلاص الرسم على الاراضي الحضرية غير المبنية.
1. **مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات :**

***3-1 مكتب الميزانية والمحاسبة:***

* القيام بالأنشطة الاعتيادية من إلتزام وأداء النفقات الخاصة بسندات الطلب والصفقات الجارية و أجور الأعوان العرضيين.
* إعداد بيانات حصر ميزانية 2023 ونشرها.
* اعداد القوائم المحاسبية والمالية برسم سنة 2023 بعد حصر الميزانية ونشرها.
* اعداد البرنامج التوقعي للطلبيات العمومية برسم سنة 2024، ونشره.

***3-2 مكتب الصفقات :***

إعداد ملف طلبات العروض للصفقات التالية:

* طلب عرض مفتوح وطني رقم 01/2024 المتعلق باقتناء سيارتين للشرطة الادارية بجماعة قلعة السراغنة اقليم قلعة السراغنة جهة مراكش اسفي (تم فتح الاظرفة)

***3-3 مكتب أجور الموظفيــن :***

* أداء الأجور الشهرية للموظفين ومختلف التعويضات المرتبطة بمزاولة المهام الموكلة إليهم.
1. **مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية**

**4-1 مكتب الرخص والشرطة الإدارية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | ***الوصف*** | ***العدد*** | ***ملاحظات*** |
| 1 | الطلبات والشكايات الواردة على المكتب | 53 |  |

**- الرخص المسلمة :**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | ***الوصف*** | ***العدد*** | ***ملاحظات*** |
| 1 | الرخص التجارية | 31 |  |
| 2 | رخص استغلال الملك العمومي  | 12 |  |

**- شكايات رفع الضرر:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | ***الوصف*** | ***العدد*** | ***ملاحظات*** |
| 1 | شكايات تتعلق بالمحلات التجارية  | 05 |  |

**- رخص شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لغرض تجاري**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | ***نوع شغل الملك الجماعي*** | ***العدد*** | ***ملاحظات*** |
| 1 | لاشيء  | 00 |  |

**- المشاركة في اجتماعات مختلفة .**

**4-2- مكتب حفظ الصحة :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***نوع النشاط*** | ***العدد*** | ***ملاحظات*** |
| التحاليل المخبرية للماء  | 25 | بالمختبر الاقليمي لمندوبية وزارة الصحةبقلعة السراغنة |
| التحاليل المخبرية للمواد الغذائية | 23 |
| مراقبة مادة الكلور في الماء  | 105 |  |
| البطائق الصحية المسلمة  | 03 |  |
| المحلات التجارية التي تمت مراقبتها  | 85 |  |
| عدد الملقحين ضد داء السعر  | 191 |  |
| معاينة الوفيات  | 114 |  |
| محاضر الحجز والإتلاف | 25 |  |
| عمليات الرش بالمبيدات | 18 |  |
| الإنذارات الموجهة  | 17 |  |

**- جدول خاص بالمنتجات الغذائية الفاسدة التي تم حجزها وإتلافها :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***المواد*** | ***العدد*** | ***ملاحظات*** |
| السمك  | 650 *كيلوغرام* | يتم اتلاف المواد المحجوزة بالمطرح الخاص بالمجزرة الجماعية |
| اللحوم البيضاء  | 435 *كيلوغرام* |  |
| اللحوم الحمراء  | 238 *كيلوغرام* |  |
| المصبرات  | ***وحدة*** | **Kg**  |  |
| 1036 | 549 |  |
| الحليب ومشتقاته  | ***وحدة*** | **لتر** |  |
| 947 | 90 |  |
| المشروبات والحلويات  | ***وحدة*** | **Kg**  |  |
| 112 | 98 |  |
| مواد غدائية مختلفة  | ***وحدة*** | **Kg**  |  |
| 1021 | 987 |  |
| الاواني الغير الصالحة للاستعمال التي تم حجزها | 12 |  |

**4-3 نشاط دار الجمعيات :**

1. **الانشطة والدورات التكوينية : 13**
2. **الانشطة الجمعوية واللقاءات التواصلية :23**
3. **الجموع العامة : 06**

 - جموع عامة تأسيسية : 03

- جموع عامة تجديدية : 03

***المحور الثاني : القسم التقني***

1. **مصلحة التعمير والبيئة والممتلكات :**

 اضافة الى القيام بالاعمال الاعتيادية المتعلقة بمنح الرخص والشواهد المختلفة المتعلقة بمجال التعمير، يتم تتبع مشاريع اعادة الهيكلة ، والبنايات الآيلة للسقوط و تدبير قطاع التعمير بصفة عامة، اضافة الى تدبير الأملاك الجماعية الخاصة فيما يخص الاقتناءات والاكرية، بالاضافة الى البث في مراسلات تهم إعلانات انتهاء تحديد وملخصات مطلب التحفيظ، ولمزيد من التفصيل اقترح البيانات التالية :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***المصالح*** | ***نوع الوثيقة*** | ***العدد*** |
| **مكتب الرخص والشواهد** | رخص البناء | 88 |
| رخص الربط بالعداد الكهربائي- رخص السكن -رخص الاستغلالات التجارية | 106 |
| المشاريع الكبرى | 09 |
| المشاريع الصغرى | 79 |
| تهيئة المحلات التجارية | 05 |
| شواهد الشراء على الشياع | 02 |
| قرارات الهدم | 01 |
|  |  |  |
| **مكتب المراقبة** | الاخبار بمخالفات البناء | 01 |
| الشكايات | 07 |
| الاشهادات | 07 |
| **مكتب المناطق الخضراء** | صيانة الحدائق  | - |

* 1. **مكتب الممتلكات**

- تدبير الأملاك الجماعية فيما يخص:

 \* منح رخص الاستغلال الملك العمومي الجماعي المؤقت بمنقولات او عقارات ترتبط بممارسة اعمال تجارية او صناعية او مهنية عبر المنصة الالكترونية الخاصة بذلك.

 \* البث في مراسلات من المحافظة العقارية تهم إعلانات انتهاء تحديد وملخصات مطلب التحفيظ.

 \* حل المشاكل المتعلقة بمحطات الوقوف بالمدينة 74 محطة تم كراؤها بناء على طلب عروض مفتوحة بتنسيق مع مصلحة الجبايات والشرطة الإدارية.

- تدبير الأملاك الجماعية الخاصة فيما يخص الاقتناءات والاكرية

- المشاركة في اجتماعات اللجن الإقليمية واجتماعات مكتب المجلس.

- مسك وتحيين سجل المحتويات.

* 1. **مكتب المناطق الخضراء**

 تقوم هذه المصلحة بالأعمال الاعتيادية والمتمثلة في تتبع الأشغال وصيانة المساحات والحدائق العمومية ، كما يقوم بارسال فرق من اجل الحراسة وصيانة الحدائق بالمدينة، وتشذيب الاغراس والأشجار بالمدينة .

 كما ان جميع الساحات والأماكن العمومية التي تعتمد على الصهاريج المتنقلة للسقي تعرف جفافا وتدهورا واضحا للاغراس لعدم توفر المكتب على اللوازم الخاصة للسقي، وبهذا أصبح التدخل ملح واستعجالي.

1. **مصلحة الاشغال وتتبع المشاريع :**
	1. **مكتب الاشغال والصيانة :**

***- المشاريع المنجزة من طرف جماعة قلعة السراغنة:***

**1- المشاريع المنجزة من طـرف الجماعة :**

**\* مشروع تسيير واستغلال المطرح العمومي بتكلفة 700 ألف درهم:** في طور الدراسة.

**\* مشروع بناء ثلاث ملاعب للقرب بالعشب الاصطناعي) بتكلفة 2 مليون درهم** : تمت الدراسة .

**\* مشروع بناء سوق السمك:** سيتم تحيين تكلفة المشروع من 3.09 مليون درهم إلى 3.4 مليون درهم وفي نفس الوقت توفير العقار المناسب.

**\* مشروع بناء مسبح شبه اولمبي:** تم إلغاء الصفقة تم تحيين التكلفة من 1.74 مليون درهم إلى 2.5 مليون درهم.

\* **مشروع انجاز سور محطة معالجة المياه العادمة** :بلغت نسبة تقدم الأشغال %100.

\* **مشروع تهيئة الطرق بالمعهد العالي للتكنولوجيا والمخفر الجديد للشرطة :** الأشغال متوقفة رغم إشعار المقاول بذلك.

**\* مشروع تقوية الطرق بالمدينة بتكلفة 900 ألف درهم**: انتهت الأشغال.

\* **مشروع تهيئة الطرق بالمدينة بتكلفة 2 مليون درهم:** في طور الدراسة**.**

**\* مشروع تهيئة الطريق الوطنية RN8 باتجاه بني ملال بتكلفة 9 مليون درهم:** في طور الدراسة.

**\***  **مشروع تهيئة الطرق بالمدينة الممول من طرف صندوق التجهيز الجماعي FEC**: الأشغال وصلت إلى% 80.

\* **مشروع إحداث قرية رياضية بالمدينة**: في انتظار توفير العقار المناسب لاحتضان المشروع.

**2- المشاريع المزمع انجازها في إطار الشركات والتعاون:**

**\* مشروع بناء ملحقة إدارية بتجزئة النور 2 :** تم انجاز الدراسة والإعلان عن الصفقة لكن لم يتعهد أي مقاول ، في انتظار تحيين المبلغ المرصود والمصادقة عليه من طرف المجلس الجماعي**.**

**\* مشروع انجاز كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية :** في انتظار الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة والتعاون.

**\* مشروع تهيئة الطرق بالجانب الغربي للمدينة من طرف مؤسسة العمران:** بلغت نسبة تقدم الأشغال %50

***-النقطة الثانية : الدراسة والمصادقة على برنامج عمل الجماعة 2023-2028.***

 **العرض :**

- ***السيد ياسين فنتاس*** :تطبيقا لمقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، تضع الجماعة تحت اشراف رئيس مجلسها برنامج عمل الجماعة، وتعمل على تتبعه وتحيينه وتقييمه، ويحدد هذا البرنامج الاعمال التنموية المقرر انجازها او المساهمة فيها بتراب الجماعة

خلال مدة ست سنوات، ولاعمال المطلوب تم تكليف مكتب الدراسات RESING المتخصص، لانجاز المشروع الذي بين ايديكم. وقبل اعطاء الكلمة الى السيدة ممثلة مكتب الدراسات السالف الذكر. نفسح المجال للسادة رؤساء اللجان الدائمة و السيد ممثل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، لتلاوة التقارير التي اعدت بمناسبة دراسة مشروع برنامج عمل الجماعة.

ونعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

- ***السيدة سلوى الجابري*** : بعد المناقشة وتبادل الآراء، خلص أعضاء اللجنة الى ما يلي :

▪ ضرورة تحيين المعطيات المتعلقة بمختلف المؤشرات مع تحليلها، عوض الاكتفاء بعملية الوصف (باستثناء قطاع التعليم).

▪ ضرورة تدقيق المعطيات التاريخية مع ضرورة ادراج المراجع المتعلقة بهذه المعطيات.

▪ المراجعة اللغوية لعدد من الأخطاء المتضمنة في عدد من الصفحات.

▪ لاحظت اللجنة أن طابع التحسيس يغلب على الأنشطة الثقافية، وتقترح دعم حقيقي لجهود مختلف الفاعلين الثقافيين.

▪ ضرورة استحضار وادماج بعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة بشكل فعلي يواكب احتياجات هذه الفئة من المواطنين.

▪ تخصيص ميزانية للتكوين المستمر، والتأطير الخاص بأطر وموظفي الجماعة ،وكذلك الفاعلين والمنتخبين الجماعيين .

▪ دعم آليات الانفتاح الفعلي على المواطنين وهيئات المجتمع المدني.

▪ مراعاة الأولويات والعدالة المجالية في توزيع المرافق والخدمات خلال عملية برمجة المشاريع لضمان الاستفادة العادلة لعموم المواطنين بتراب الجماعة، والعمل على تنمية الموارد المالية للجماعة.

 ▪ وقد أبدى السادة: الحميد مجدي وعبد الرزاق أشليح عضوي اللجنة الملاحظات التالية :

▪ تأخير اعداد برنامج عمل الجماعة سيأثر سلبا على خروج برنامج العمل وتنفيذه كما سيأثر على عملية التقييم.

▪ غياب دراسات تقنية دقيقة وميدانية، لتحديد التكلفة المادية لمختلف المشاريع وقابلية تنفيذها.

▪ مآل الاتفاقيات التي أبرمتها الجماعة منذ 2014.

▪ محل الفائض وما تمت برمجته في الميزانيات التي سبقت برنامج العمل.

▪ ضرورة الاستثمار في البنيات التحتية وتأهيل الطرق بالمدينة.

- ***السيد ياسين فنتاس*** : نعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة.

- ***السيدة نسرين حضرية*** : بعد الاطلاع على مشروع برنامج عمل الجماعة، خلصت اللجنة بمجموعة من الملاحظات، وهي التالية :

 ***\*من الناحية* الشكلية*:***

أخطاء من الناحية الشكلية، وقصور لغوي حيث تستخدم بعض المفاهيم في غير محلها مثال ذلك:

-لا نقول عبارة مخطط التهيئة العمرانية ،بل تصميم التهيئة لمدينة قلعة السراغنة وجزء من المنطقة المحيطة بها ،انظر الجريدة الرسمية عدد 6188 وبذلك يجب احترام المفاهيم المنشورة بالجريدة الرسمية.

- بالنسبة للمراجع، فتصميم التهيئة يستخدم نظام يحدد ضوابط استعمال الأراضي والارتفاقات والالتزامات المفروضة ،لتحقيق تهيئة منتظمة ومتناسقة وقواعد البناء المتعلقة بالمنطقة المعنية. وليس مرجع للتوزيع السكاني الصفحة 31 من برنامج عمل الجماعة 2023-2028.

- المشروع رقم 45: لا نقول المساحات المسقية بل المدار السقوي.

-المشروع رقم 46: إعادة تهيئة الاحياء وليس إعادة الهيكلة.

- المشروع رقم 50 :استكمال إعادة هيكلة المدينة العتيقة والأحياء القديمة، و الدواوير المحيطة مثل: (السويكية الغابية، المحايطة، الدوار الجديد، جنان بن عرش، دراع الزين...).

-المشروع رقم 63 :إحداث مطرح لمخلفات البناء والنفايات الهامدة.

- تارة نجد برنامج عمل الجماعة لسنة 2022-2027، وتارة أخرى لسنة 2023-2028 لذلك يجب توحيد السنوات المبرمجة.

**\*من ناحية المضمون:**

- المشروع رقم 2 :احداث منطقة سياحية، ما هو المقصود من هذا المشروع مع ذكر بعض النماذج او الأمثلة لمدن متوسطة كقلعة السراغنة ،تم إحداث هذه المشاريع، وماهي طبيعة هذه المشاريع، لان تخصيص منطقة سياحية لمدة 10 سنوات سيؤذي لتجميد المنطقة دون انجاز مشاريع تنموية تتماشى مع متطلبات المدينة، وهدر فرص استثمار أفضل وأنجع.

- بالنسبة للمشروع رقم 13 :تنظيم أنشطة الباعة الجائلين فيجب دراسة الأماكن المقترحة لتحديد النقط المناسبة لتفادي المنافسة غير الشريفة وجمالية المدينة.

- المشروع رقم 18: سوق المتلاشيات رؤيا غير واضحة نطلب المزيد من التوضيحات.

- المشروع رقم 44 :الحرص على عدم ادماج محمية الساقية اليعقوبية في المجال الحضري، نطلب الاخذ بعين الاعتبار القرار الصادر من طرف السيد وزير الداخلية سنة 2019 المحدد للإحداثيات التي تحدد الحدود الإدارية لمدينة قلعة السراغنة والمنشورة بالجريدة الرسمية.

- دمج المشروعين رقم 55 ورقم56 في مشروع واحد: إحداث وتأهيل المساحات الخضراء

- تحيين مخطط النقل الحضري PDU

**\*من ناحية التكلفة:**

 - بالنسبة لتهيئة ساحة روما المشروع رقم 29، التكلفة المالية المحددة في 100.000.00 درهم غير واقعية ولا تلائم انجاز هذا المشروع، مع غياب تحديد طبيعة العقار.

- المشروع رقم 59 ورقم60 :السقي بمياه الصرف الصحي التكلفة المقترحة غير واقعية 600.000.00 درهم .

- تكلفة المشروع رقم 8 :المحددة في 15.000.000.00 درهم ،لإحداث قطب جامعي القيمة المالية لا تتماشى مع طبيعة المشروع.

 - تحديد تكلفة المشروع رقم 87: لإحداث مرافق صحية.

-التصور العام: يجب الاخذ بعين الاعتبار البناء النظري الذي يعتمد على التشخيص الدقيق حتى لا نحصل على نتائج مغلوطة.

- يجب ملائمة عناوين المشاريع المتضمنة في مصفوفة المشاريع مع الجذاذات الموجودة ببرنامج عمل الجماعة، مثل المجزرة الجماعية، والسوق الاسبوعي الجديد، والمركب الثقافي ...، هي مشاريع في الواقع في طور الانجاز او تم انجازها .

-الاخذ بعين الاعتبار، ان حدود المدار الحضري لمدينة قلعة السراغنة، محاط بعدد من الجماعات، وان المدينة لا تتوفر على وعاء عقاري، يستوعب مشاريع تنموية كبرى مهيكلة، وبذلك فان تواجد بعض المشاريع ،كالمحمية اليعقوبية بين جماعتي قلعة السراغنة وجماعة جبيل، والسوق الأسبوعي، والمجزرة الجماعية، وسوق الجملة لبيع الخضر والفواكه، بين جماعتي قلعة السراغنة و جماعة ازنادة، وكذلك محطة معالجة المياه العادمة، بين جماعتي قلعة السراغنة وجماعة المربوح ضرورية.

 ومن خلال هذا فان جماعة قلعة السراغنة، بحاجة الى مشاريع تساهم في تنمية مداخلها، مثل أنشطة اقتصادية تنموية للقرب، وان كانت تخلق فرص بسيطة للشغل، اما المحلات التجارية الكبرى، فتوجد العديد منها مثلا في العديد من المناطق، لكنها مغلقة.

- اقتراح مشاريع تتماشى مع الدينامية المجالية للمدينة ، من اجل خلق مشاريع تنموية تساعد في خلق فرص جديدة للشغل، مثلا مصنع للاعلاف، لكون المنطقة منطقة فلاحية.

- احداث مجزرة جماعية وصناعية كبيرة ،لإنتاج وتوزيع اللحوم الحمراء على صعيد جهة مراكش-اسفي مثلا، والأخذ بعين الاعتبار المناطق الفلاحية المجاورة للمدينة كقطب فلاحي تنموي.

-ختاما اللجنة تثمن باقي المشاريع المقترحة ببرنامج عمل الجماعة جملة وتفصيلا.

- ***السيد ياسين فنتاس*** : نعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية.

- ***السيدة الزهرة افس***: فيما يخص البعد الاجتماعي والثقافي والرياضي ببرنامج العمل، فقد أجمع أعضاء اللجنة ، على أن النهوض بالشأن الإجتماعي والثقافي والرياضي بصفة عامة يهدف لتطوير الأدوات الكفيلة بإدماج مكونات الوعي، والتواصل، وممارسة التفكير والتعبير عن الطاقات الإبداعية للمواطن، وتأصيل الهوية المحلية الوطنية، وتعزيز الإنتماء، وكذلك ترسيخ قيم المواطنة والقيم الإجتماعية والثقافية والرياضية.

وبعد قراءة أولية لمشروع برنامج عمل الجماعة 2023-2028، خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية:

- بالنسبة للمشروع رقم 4: يجب أن يمتد المشروع على كل السنوات ،بحيث تصبح المعارض والمحاضرات، نشاطا ينظم سنويا للتعريف بالمؤهلات السياحية.

- بالنسبة للمشروع رقم13: تغيير الفئة المستهدفة، حيث ان الباعة الجائلين خصصت لهم اسواق نموذجية ، ويجب ان تهم الاستفادة من الأكشاك ،فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ،والأشخاص في وضعية هشاشة مفرطة.

- بالنسبة للمشروع رقم22: يحب ادماج هذا المشروع مع المشروع رقم 4 ، بحيث يهتم بكل ما هو سياحي وتراثي،و الامتداد يجب ان يكون على مستوى جميع السنوات.

- وبالنسبة للمشروعين رقم 23 ورقم 24 : يجب دمجهما في مشروع واحد ،وتحديد عدد المرافق اللازم انجازها حسب الاولوية وتوفر الاعتمادات.

- بالنسبة للمشروع رقم23 : تحتاج المدينة الى تغطية مجموعة من الاحياء بمختلف الملحقات الإدارية: النور (الملحقة الثانية) عواطف( الملحقة الثالثة) الريحان (الملحقة الأولى ) ، بحيث يمثل كل حي مذكور مركزا لمجموعة من الأحياء المحيطة .

- بالنسبة للمشروع رقم24: ضبط المجال الجغرافي للجماعة ،وعدم ادراج دوار ارويش و دوار ضراوة الواقعين في تراب جماعة زنادة.

- بالنسبة للمشروع رقم25: الخزانة البلدية في طور الانجاز، وصاحب المشروع هو عمالة قلعة السراغنة ، والذي سينجز في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- بالنسبة للمشروع رقم 26: المشروع غير واضح،هل يتعلق الأمر بانجاز دراسة ام دعم مشاريع الشباب.

- بالنسبة للمشروع رقم27 : لدى الجماعة التزام، من خلال اتفاقية شراكة سابقة من اجل المساهمة في بناء المركب الثقافي، والمشروع أنجز، ومتوقف لأسباب تتعلق بنزاع قضائي بين وزارة الثقافة صاحبة المشروع والمقاول. تصحيح المسؤول عن المشروع.

- بالنسبة للمشروع رقم29: التكلفة التقديرية للمشروع غير واقعية ، بحيث ان تهيئة الساحة تتطلب اكثر من مبلغ مليون درهم.

- بالنسبة للمشروع رقم30: التكلفة التقديرية للمشروع غير واقعية ، بحيث ان تنظيم مهرجانات سنوية ، تتطلب اكثر من مبلغ مليون درهم.

- بالنسبة للمشروع رقم31: يجب دمج كل ما يتعلق بالمنصات الرقمية للجماعة في مشروع واحد، مع العلم ان الجماعة تتوفرعلى موقع رقمي .

- بالنسبة للمشروع رقم 32 : يجب ان يمتد المشروع على كل السنوات، بحيث إن دعم الجمعيات الثقافية ينظم سنويا.

- بالنسبة للمشروع رقم 33: التكلفة التقديرية للمشروع غير واقعية، بحيث أن إنشاء 4 ملاعب للقرب، يتطلب أكثر من مبلغ مليون درهم، مع تصحيح اسم القطاع للوصي على الرياضة: وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

- بالنسبة للمشروع رقم 34: تعديل البرمجة الزمنية، بحيث تم تأهيل الملاعب خلال سنة 2023. ويجب برمجة التأهيل كل سنتين أو ثلاثة. أما الصيانة الاعتيادية فيجب أن تكون دورية كل سنة.

- بالنسبة للمشروع رقم 35: لا يمكن للجماعة أن تكون حاملة لمشروع يدخل في اختصاص قطاع وزاري، وإنما متدخلة في إطار شراكة.

- بالنسبة للمشروع رقم36 : هناك اتفاقية شراكة، تخص تأهيل ملعب جنان روما، وحامل المشروع هو جمعية شريكة، الوداد السرغيني لكرة القدم. والتزامات الجماعة كما هي محددة في الاتفاقية يمكن أن تفوق الكلفة الإجمالية بكثير.

- بالنسبة للمشروع رقم 38: لا يمكن للجماعة أن تكون حاملة لمشروع يدخل في اختصاص قطاع وزاري وإنما متدخلة في إطار شراكة.

- بالنسبة للمشروع 39، لا يمكن للجماعة أن تكون حاملة لمشروع يدخل في اختصاص قطاع وزاري وإنما متدخلة في إطار شراكة.

- بالنسبة للمشروع رقم42: تعديل اسم المشروع إلى تأهيل المسبح البلدي، وإعادة النظر في التكلفة الإجمالية التي من المتوقع أن تفوق التقدير بكثير.

- بالنسبة للمشروع رقم43: التكلفة التقديرية للمشروع غير واقعية، بحيث ان دعم الفرق الرياضية تتطلب أكثر من المبلغ المقترح ،علما ان الدعم الحالي يقدر سنويا ب 1.2 مليون درهم، ويعتبر غير كاف.

- بالنسبة للمشروع رقم67 والمشروعين رقم 70 و71، يجب دمج المشاريع.

يجب ان يكون مشروع البرامج التحسيسية بصيغة عامة، تشمل كل مناحي القضايا البيئية ،بما فيها الاعتماد على الطاقة النظيفة، والاقتصاد الطاقي ،ويجب ان يمتد على جميع السنوات.

- بالنسبة للمشروع رقم 82: التكلفة التقديرية للمشروع غير واقعية، والمبلغ الإجمالي المقترح بعيد جدا عن الكلفة الحقيقية.

"أنظر المرفقات"

إضافة إلى ما سبق وخصوصا فيما يتعلق بالجانب الثقافي أوصت اللجنة بما يلي :

1. تعزيز البنيات التحتية الثقافية.
2. ترسيم التظاهرات الثقافية التي تعنى بالثقافة والمواهب المحلية لتشجيعها.
3. دعم الجمعيات الثقافية عبر مشاريع وشراكات منتجة.
4. ضرورة تصويب المعطيات الخاصة بتوسيع العرض الثقافي والفني، وكذلك نهج سياسة كفيلة بتحقيق نهضة ثقافية بالمدينة.

- ***السيد ياسين فنتاس*** : نعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات.

- ***السيدة لطيفة مطاوع*** : بعد قراءة مشروع برنامج عمل الجماعة، تم تسجيل الملاحظات التالية:

 **البعد الأول**: برمجة مصفوفة المشاريع

1. فيما يتعلق بتخصيص منطقة سياحية في تصميم التهيئة، مثلا نجد التكلفة غير منطقية وقليلة جدا مع حجم الاستثمار.
2. فيما يخص انشاء مركز التأهيل المهني في فنون الصناعة التقليدية، فإن هذا المشروع هو جزء من الاتفاقية السابقة، ولم يتم انجازه لحد الساعة، لذا فإن اللجنة توصي بإخراج المشروع السابق إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن.
3. تزويد الباعة المتجولين بأكشاك مجهزة، فقد سبق وخصص لهذه الفئة، مجموعة من الأسواق النموذجية ،لذا تقترح اللجنة أن يخصص هذا المشروع لذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الهشاشة.
4. سوق المتلاشيات، فإن اللجنة ترى بأن هذا المشروع غير مفهوم ومبهم، بالنظر للتكلفة الإجمالية التي خصصت له.
5. برنامج إنجاز المؤسسات الثقافية المقررة في تصميم التهيئة ،ما يلاحظ على هذا المشروع أنه تم إدراج أحياء خارج النفوذ الترابي لجماعة قلعة السراغنة.
6. تهيئة ساحة روما لاستقبال المعارض والمهرجانات، نلاحظ أن التكلفة المخصصة لهذا المشروع قليلة جدا، ويجب إعادة النظر فيها.

فيما يخص إنشاء أربع ملاعب للقرب ،فإن اللجنة ترى أن التكلفة الاجمالية المقترحة غير كافية.

1. إعادة تأهيل وصيانة ملاعب القرب، اللجنة تقترح أن تكون الصيانة دورية، إما كل سنتين أو ثلاث سنوات.

**البعد الثاني**: مدينة بتركيبة حضرية مؤهلة ومستدامة

1. الحرص على عدم ادماج محمية الساقية لعقوبية في المجال الحضري ،لأن جزء من هذه الساقية يقع أصلا في المجال الحضري لجماعة قلعة السراغنة، وربما المقصود هو حماية المحمية ومحيطها من الزحف العمراني.
2. تقوية شبكة الإنارة العمومية بالمدينة وصيانتها الشاملة ، التكلفة المقدرة لهذا المشروع ضعيفة جدا ،والمدة الزمنية لانجازه تحتاج أكثر من سنتين.
3. دراسة تأهيل الإنارة العمومية، فإذا كان الأمر يتعلق بإنجاز دراسة تقنية، فإن التكلفة المقدرة قليلة جدا، والمدة المقترحة لإنجازه طويلة جدا، إلا إذا كان المقصود هو التأهيل، كما يجب الجمع بين المشاريع الثلاث والزيادة في المبلغ والمدة.
4. الزيادة من المساحة الخضراء، وتخصيص فضاءات ترفيهية للأطفال، وذلك بالزيادة في هذه المساحات والفضاءات الترفيهية للكبار والصغار.
5. إعادة تأهيل المساحات الخضراء، هذا المشروع، مستقل ويحتاج إلى تكلفة، وبرمجة خاصة به.
6. إنجاز دراسة لاستخدام مياه الصرف الصحي للمعالجة، فهذه الدراسة قيد الانجاز، لذا فاللجنة تقترح تعويضها، بمشروع توسعة الشبكة المخصصة للسقي ،لأن المشروع الحالي لن يكفي لتغطية جميع تراب جماعة قلعة السراغنة.
7. توسيع شبكة الصرف الصحي، اتضح للجنة، أن هذا الاختصاص يمارسه المكتب الوطني للماء والكهرباء في إطار التدبير المفوض، ومستقبلا سيتم نقله لمجموعة الجماعات الترابية للتوزيع.
8. توسيع محطة المياه العادمة ،هذه النقطة تتعلق بالشركاء، حيث ثم حذف الوكالة المستقلة وتعويضها بالشركة الجهوية للجماعات، متعددة التخصصات - مراكش أسفي- للتوزيع.

**البعد الثالث**: بنيات تحتية أساسية حديثة وذات جودة

1. تأهيل شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي ،فإن هذه القطاعات سيتم نقل اختصاصاتها الى مجموعة الجماعات- مراكش- أسفي للتوزيع.
2. تهيئة محطة سيارات الأجرة من الدرجة الأولى ،اتجاه بنجرير ،العطاوية ،فإن هذه التهيئة منجزة وما يجب استكماله ،يتمثل في بناء السور، والمرافق الجماعية والصحية ( مسجد، مراحيض الخ)، وقد اقترحت اللجنة إدراج بعض المشاريع في برنامج عمل الجماعة.
* مشروع مراقبة المرافق العمومية الجماعية، والشوارع الرئيسية، والمساحات الخضراء، بكاميرات المراقبة.
* احداث فضاء ترفيهي لممارسة رياضات التزحلق.
* وكملاحظة عامة، لاحظت اللجنة، وجود مجموعة من الأخطاء اللغوية، وعدم ضبط المجال الجغرافي للجماعة، وعدم الدقة في تحديد الشركاء، والكلفة الإجمالية، والبرمجة الزمنية لمجموعة من المشاريع.

 التثمينات

إجمالا فإن اللجنة تثمن المشاريع المقترحة الاتية:

* انشاء منطقة أنشطة الصناعة التقليدية
* بناء المنطقة الصناعية
* بناء السوق التجاري مولاي اسماعيل
* انجاز السوق الأسبوعي الجديد
* انجاز المجزرة الجماعية
* انجاز سوق السيارات
* انجاز سوق السمك
* انجاز سوق الدواجن
* انشاء مرافق سوسيو ثقافية بالدائرتين الثانية والرابعة.
* انجاز خزانة بلدية متعددة التخصصات
* انجاز مشاريع للشباب والرياضة
* المركب الثقافي
* المركب الديني
* تجهيز وصيانة الملعب البلدي
* بناء ملعب جنان روما المساهة في الانشاء
* بناء مسبح نصف أولمبي
* بناء المسبح المغطى بالمركب الرياضي تهيئة مدار ألعاب القوى
* مركز الاستقبال بطاقة استيعابية 100 سرير
* بناء مسبح بمنتزه المربوح
* تعيين وتهيئة مطرح مخصص لمخلفات البناء
* فتح المسبح البلدي ( تأهيل المسبح )

- ***السيد سمير الخليفي***  : بخصوص هذه النقطة، لاحظت اللجنة وجود بعض الاخطاء من الناحية الشكلية واللغوية، والتي كان من الاجدر عدم وجودها بمشروع من حجم برنامج عمل الجماعة، كما ان هناك مشاريع، قد تم انجازها واخرى في طريق الانجاز، تم تضمينها في مشروع برنامج العمل الحالي، مما يعطي الانطباع باعادة الاجترار، اما باقي ما انجزه مكتب الدراسات ، فاللجنة تثمنه.

- ***السيد ياسين فنتاس*** : نعطي الكلمة للسيد ممثل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

- ***السيد المهدي مول الخيل:*** تنفيذا لالتزاماتها المتعلقة بالمشاركة في مراحل إنجاز و مواكبة برنامج عمل الجماعة الترابية لمدينة قلعة السراغنة، و تنفيذا لأدوارها الاستشارية في مجالات المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع، وبعد الاطلاع على مسودة برنامج عمل الجماعة كما تم عرضها من طرف مكتب الدراسات، وبعد عرض أهم الملامح الكبرى للبرنامج ،على مستوى التشخيص التشاركي و التحليل التركيبي لنتائجه، مرورا بتحديد الأولويات التنموية للجماعة ثم أهم المشاريع المزمع تنفيذها بتراب الجماعة خلال ما تبقى من الولاية الانتدابية الحالية -النصف الثاني منها- نعرض أمامكم اليوم السيد رئيس المجلس و المكتب المسير و باقي السادة أعضاء المجلس ، أهم الخلاصات الأولية حول برنامج عمل الجماعة و ذلك حسب الاتــــي :

- نسجل و نثمن المجهود المبذول من طرف السيد عبد الرحيم عياد نائب الرئيس، على مواكبته و متابعته لعمل هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع ، طيلة مدة إنجاز البرنامج، وحرصه على تمثيل و حضور الهيئة ،في مختلف مراحل إنجاز البرنامج و خاصة في اللقاءات التشاورية، كما نشيد بالمجهود الذي بذله السيد فوزي حي مودي رئيس القسم المالي و الإداري بالجماعة للتعاون مع الهيئة ، و تأسيسا على ما سبق ،هذه أهم الملاحظات:

**من حيث المنهجية:**

لم تتوصل الهيئة بمستوى تقدم إنجاز ونسب إنجاز المشاريع بالمدينة حسب برنامج عمل الجماعة للولاية السابقة، رغم أنه تمت المطالبة بذلك في اجتماع رسمي مع أعضاء المكتب، كما لاحظنا أن مكتب الدراسات، لم يقم باستشارة الهيئة، حول برنامج اللقاءات التشاورية الذي لم يناسب كافة أعضاء الهيئة تقريبا لتزامنه مع أوقات وأيام العمل الرسمية، و مع نهاية السنة الدراسية، و بداية تمرير الامتحانات الإشهادية، وهو ما عكسه التشخيص، الذي بدا مفتقرا للمعطيات المحينة ، و للانتظارات الحقيقية لساكنة المدينة. لأن هاجس الحضور كان حاضرا في هاته اللقاءات التشاورية، حيث لم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب توقيت برنامج اللقاءات ، والحيز الزمني الضيق المخصص لها.

**من حيث التشخيص** :

اعتبرت هيئة المساواة وتكافؤ الفرص و مقاربة النوع، أن التشخيص الأولــي الذي قام به مكتب الدراسات، لايعكس واقع مدينة متوسطة بحجم قلعة السراغنة، لا من حيث الأرقام، و الإحصاءات و لا من حيث واقع حال التجهيزات، و المرافق الجماعية، و جاءت بعدة معطيات قديمة وغير محينة تهم عدة قطاعات، كما أن المعطيات الخاصة بالجانب الديموغرافي، لم تكن دقيقة، و لم تعكس إسقاطات السنوات العشر بعد سنة 2014، وهي السنة التي تم فيها الإحصاء العام للسكان و السكنى.

نفس المعطى ينطبق على توزيع الحرف والوحدات الإنتاجية بالمدينة، وتوزيع الساكنة على الأحياء، حيث لم يشر البرنامج في الجانب المتعلق بالتشخيص ،الى هذا المعطى، وهو ما أثر بشكل مباشر على توزيع وتوطين بعض المشاريع التي جاء بها البرنامج. كما تمت ملاحظة أن التشخيص، خصص له حيز صغير جدا ببرنامج العمل، مما يعني أن النتائج التي تم بناؤها في البرنامج، بقيت تفتقد للأسس الواقعية، التي تعكس واقع المدينة سنة 2024.

من جانبنا كهيئة ،اعتبرنا أن مكتب الدراسات، لم يقم بزيارات مكثفة للميدان ، من خلال الاطلاع على وضعية الأحياء، و التجزئات السكنية، وحجم الخصاص في التجهيزات ،و المرافق و حالة تهيئة الأزقة و الشوارع–التأثيث الحضري-، إضافة الى عدم زيارة الأحياء الحضرية الناقصة التجهيز، أو تلك التي تمت إضافتها للمجال الحضري للمدينة، حسب التصميم الأخير للتهيئة.

**الخلاصة** :هي أن المكتب قدم جغرافية مشوهة ومنقوصة للمدينة، و غير متجانسة، قدمت أحيانا معطيات قديمة الصفحة رقم 41، أو تسميات لأحياء غير موجودة الصفحة رقم 54، لم تعتمد اجتهاد الفريق المكلف بإعداد البرنامج، كما تم تقديمه من طرف مكتب الدراسات في اللقاءات الأولية. كما أنها لم تقدم خريطة، تحدد الحدود الحضرية للمدينة بدقة، وهو ما أقرت به الوثيقة في الصفحة رقم 32. كما أن تقديم الحالة الحالية، لبعض التجهيزات الأساسية كالطرق مثلا، و حالة الشوارع، تم المرور و القفز عليه بشكل غريب. مما يعكس حالة التسرع التي لازمت إعداد البرنامج .

**من حيث جودة إنتاج الوثيقة**:

* عدم مقروئية الخرائط المقدمة في برنامج العمل.
* تقادم المعطيات وعدم تحيينها.
* الاعتماد على صور مأخوذة، أو مصورة، من بعض الإدارات و المؤسسات العمومية و وضعها دون اجتهاد.
* تقديم الخرائط يبقى ناقصا.
* اعتمد برنامج العمل، على فقرات بعينها، تم نسخها و لصقها بالنسخة المقدمة، وهو ما يعد انتقاصا من الوثيقة، ولا يخدم في شيء تجويدها.

من حيث تحديد الأولويات التنموية ببرنامج عمل الجماعة:

أول ملاحظة، استوقفت أعضاء الهيئة ،هي عنوان برنامج عمل الجماعة ،الذي لا يتناسب حسب تقديرنا مع الرؤية التنموية لمدينة تجاوزت الخمسين سنة على إحداثها وترقيتها إداريا، حيث أن توصيف المدينة بالصاعدة أصبح متجاوزا، ناهيك أن الرؤية التنموية للمدينة ،غاب عنها الجانب الاستشرافي المرتبط بالأدوار التي تقوم بها، باعتبارها نقط جذب ،ومركز لجميع الجماعات القروية بالإقليم. كما أن توزيع وتوطين المشاريع لم يراعي الأولويات. حيث لاحظت الهيئة أن البرنامج لم يأخذ بعين الحسبان حتى نتائج الورشات التشاركية القطاعية، والتي من ضمن ما أوصت به ،هو مواكبة الجماعة ،لتحول المدينة الصناعي وخاصة في الصناعات التحويلية، لخلق المزيد من فرص الشغل داخل الوسط الحضري، ومواجهة نسب البطالة المرتفعة التي تتعدى عتبة 20 في المئة من الساكنة النشيطة.

ان البرنامج ،لم يحدد أهم معالم التنمية الحضرية ،حيث غابت أي إشارة للمشاريع المهيكلة للمدينة، على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع التمازج الحضري بين الأحياء القديمة و التجزئات السكنية، وغياب مشاريع القرب الحضري ، وغياب مشاريع التحول الطاقي، لترشيد نفقات الجماعة ، الاستهلاك المسؤول للطاقة، وهو ما يقال عن مشاريع النقل الحضري المستدام، كما غاب عن البرنامج مآل المشاريع المتوقفة – المركب الثقافي- ، أو تصور الجماعة لإعادة انطلاق المشاريع المتعثرة ،أو تلك التي انتهت بها الأشغال لكنها فضاءات غير مستغلة .

* عدم استثمار حقيقي وفعال للنتائج المتوصل اليها في التحليل التركيبي للتشخيص التشاركي، في المشاريع المبرمجة، للثلاث سنوات المتبقية من الولاية الانتدابية الحالية.

 عموما ترى هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع ، أن البرنامج بصيغته المبسطة الحالية ، برنامج صالح لما تبقى من الولاية الانتدابية الحالية ، ولا يمكن أن يقدم بعدا استشرافيا على الأقل على المدى المتوسط، أما البعيد فلم نلمسه لا من قريب و لا من بعيد .

من **الملاحظات** التي رصدتها الهيئة كذلك :

* التأخير في تنفيذ المشاريع في برنامج عمل الجماعة السابق والحالــي.
* عدم الاستفادة من الفائض المهم في الميزانية الجماعية السنوية لسنتين متتاليتين.
* تحويل آني للفائض السنوي في جانب ميزانية الاستثمار حسب الحاجيات الانية للساكنة .
* تجنب خلق وإحداث مشاريع في البنية التحتية مهدرة للمال العام وبدون جدوى.
* متابعة تنفيذ المشاريع الجماعية و الجدوى منها من خلال التتبع.
* الاستفادة القصوى من مداخيل وموارد التجهيز في جانب الصيانة.

أما من حيث مجالات اشتغال الهيئة يمكن رصد الملاحظات التالية:

**من حيث تكافؤ الفرص:** تغيب بالبرنامج، أو تحضر بشكل محتشم، المشاريع التي تراعي تكافؤ الفرص، خاصة في مجالات المساحات الخضراء، والمرافق والتجهيزات الاجتماعية، ومشاريع القرب الحضري.

**من حيث مقاربة النوع الاجتماعي**: أهم المشاريع، وجلها لا تعطي الاهتمام للنوع الاجتماعي، لا بالنسبة للمشاريع الخاصة بالنساء و الفتيات و الشباب، و الفئات الاجتماعية ذات وسم اجتماعي معين.

**من حيث المساواة** : مرة أخرى تغيب المشاريع، التي تحد من غياب العدالة المجالية في توطين وتوزيع المشاريع على تراب المدينـــة، فيما تم اعتبار التجزئات السكنية الجديدة كأنه لا ينتمي للمدينة ومجالها الحضري ، القطب الحضري البدر.

فيما غابت مشاريع القرب عن أحياء بعينها، النور 1، النور 2، و النور امتداد، تجزئة المنارة، تجزئة الهدى، تجزئة البساتين.

**الخلاصة التركيبية :**

نرى في هيئة المساواة و مقاربة النوع و تكافؤ الفرص بجماعة قلعة السراغنة، أن البرنامج كوثيقة إلزامية نص القانون على ضرورة التوفر عليها، نجح مكتب الدراسات في إنجازها، دون المرور الى المرحلة الأهم من إخراج الوثيقة، وهــي الوصول الى اعتبارها ،لوحة لقيادة العمل داخل المجلس الجماعـــي، واعتبارها خارطة طريق لتنمية المدينة، ووضعها في سكة المدن الحضرية المستدامة، بحيث فشل برنامج العمل على الأقل في صيغته الحالية ،في صياغة رؤية استشرافية لتنمية المدينة تنمية ترابية و مندمجة .

وفي اطار نقطة نظام، طالب السيد عصام الطالعي بالغاء تقرير اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة، التي قدمته رئيسة هذه اللجنة، نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني للجنة في اجتماعها ذي الصلة بالموضوع.

كما تقدم السيد الحميد مجدي بملتمس مفاده الدخول في المناقشات مباشرة، لانه بعدها ستتم عملية التصويت، ولا داعي لاعطاء الكلمة لممثل مكتب الدراسات من اجل اعادة تقديم عرض برنامج العمل مرة اخرى لكونه عرض على اللجان الدائمة كلها سابقا.

وفي هذا الصدد وتجاوبا مع اقتراحات السادة المستشارين، تدخل السيد فيصل حياني ، على اساس المرور مباشرة الى مناقشة مشروع برنامج عمل الجماعة.

***المناقشة:***

- **السيد الحميد مجدي** : اولا، لن يفوتني ان ادعو السيد الباشا ممثل السيد العامل على تسجيل ملاحظاتي السابقة، وان يتم التفاعل معها، لانه هو الذي يسهر على تطبيق القانون.

ثانيا، احيي السيد ممثل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، الذي قدم تقريرا في مستوى رائع، حقيقة، سيعفينا من مجموعة من الملاحظات، انا شخصيا سجلت العديد منها، واعتبارا لكونها هيئة استشارية للمجلس الجماعي، يجب ان يؤخذ تقريرها على محمل الجد، وان يعتد بملاحظاته، لتجويد برنامج عمل الجماعة.

طبعا لدي العديد من الملاحظات، سأشير اليها بشكل عام.

* الوثيقة برمجت لمرحلة وآجال قد لا نكون متواجدين فيها سنة 2028
* هناك كذلك عدة خروقات قانونية، بصدد الاعداد لبرنامج عمل الجماعة:
* **الخرق الاول**: التأخير المبالغ فيه ،لاعداد برنامج عمل الجماعة ،الذي كان من المفروض انجازه في السنة الاولى من الولاية الانتدابية للمجلس الحالي على ابعد تقدير ، وفقا للمادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وهذا التاخير افقد البرنامج اهميته، حتى لو كان برنامجا جيدا، ويتحمل مسؤولية هذا التأخير، رئيس المجلس الجماعي ومكتبه، وايضا السيد عامل الاقليم، لان انجاز برنامج العمل، يتم بالتنسيق معه، وفق المادة 8 من المرسوم 301.16.02 ،المتعلق بتحديد مسطرة اعداد برنامج عمل الجماعة، وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لاعداده. اذن المسؤولية مشتركة في هذا التاخير.

* **الخرق الثاني** : وفقا للمادة 10 من المرسوم، يعرض المشروع على اللجان الدائمة للمجلس لدراسته ثلاثين يوما على الاقل، قبل تاريخ انعقاد الدورة المخصصة للمصادقة عليه، وهو ما لم يتم. فقد توصل اعضاء اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، بالدعوة الى دراسة المشروع في 24 ابريل 2024 فقط.

اما بصدد الوثيقة المعروضة، فرغم كل هذا التأخير فهذا البرنامج ضعيف جدا، وغير ذي مصداقية على الاطلاق، ولايمكن اعتماده فيما خصص له، للاسف الشديد، وهذا حكم عام.

وسوف اشير لبعض الملاحظات بصدد هذه الوثيقة على سبيل المثال لا الحصر:

* الوثيقة غير منظمة ومتناقضة، ولم تتم مراجعتها بما يكفي، فبعض الامور البسيطة لم يتم احترامها، فوثيقة تقديم الجذاذات التقنية مثلا، غير مرقمة لتسهيل قرائتها وتصحفها ، واعتمادها كمرجع للاشتغال. وورد فيها ، اسم جماعة دمنات ،عوض مدينة قلعة السراغنة، مما يعني ان العملية كلها تتعلق بنقل ونسخ في انجاز البرنامج.
* الوثيقة مربكة ، ولم تتعاطى مع التأخير بشكل عقلاني : فبرنامج عمل الجماعة يغطي رسميا، وحسب ما اعلنتم عنه، فترة 2023 حتى 2028، في حين ورد في تقديم الجذاذات، وفي مقاطع اخرى متعددة من برنامج العمل فترة 2022 و2027.
* المفروض كذلك في الوثيقة ، انها اصبحت ناجزة ونهائية، ولذلك عرضت علينا للدراسة والمصادقة ، ولكنها تتحدث في العديد من فقراتها، خصوصا في مقدمتها العامة، على الخطوات التي سوف تساعد على انجازها ، من قبيل مثلا:"سيتم تنظيم ورشات تشاورية موسعة من اجل التحديد النهائي للانشطة ..(ص11)، وكأننا لازلنا في بدايات الانجاز، وهذا يعبر عن ضعف الوثيقة على كافة المستويات.
* هناك تناقض صارخ في الخطوة الرابعة (ص13)، انه سيتم " تقييم موارد الجماعة ، والانفاق المتوقع للسنوات الثلاث الاولى من برنامج عمل الجماعة." يعني سنوات 2023­-2024- 2025 ، وهو ما لايوجد على الاطلاق في هذا البرنامج ، على الرغم من ان جزء هام من هذا التقييم المتوقع، اصبح ناجزا بالفعل، مما يسهل التدقيق اكثر " عندنا ارقام واقعية، نتحدث عن سنة 2023، عندنا ارقام يجب اعتمادها ولم تبقى توقعية". كذلك جزء هام من الشهور الاولى من سنة 2024، لا توجد به توقعات للبرمجة المالية وتحيينها. لم تحلل، ولم تفصل الوثيقة في المشاريع التي هي قيد التنفيذ، والتي يعود تاريخ بعضها لعشرات السنين، فبرنامج العمل مفروض عليه، اثارتها، خصوصا على مستوى التشخيص، وبالتالي فالتشخيص كان دون المستوى على الاطلاق، كما اشار الى ذلك ممثل هيئة المساواة، علما ان 54%من هذه المشاريع، بحسب الوثيقة نفسها، اما انها غير منجزة او متوقفة منذ سنوات.

لاتوجد كذلك صدقية في المعلومات، ولا تحيين لها، اما تشخيص المعطيات الديموغرافية، على اهميته القصوى، لانه الاساس الذي يبنى عليه برنامج العمل، فهو يعتمد على احصائيات قديمة، وعوض ان يعتمد على حساب علمي واسقاطات سكانية واحصائيات جديدة، يعود بنا دائما الى الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وبالتالي لايعول عليها كاساس عملي مصدق عليه لبرنامج العمل:انظر مثلا (تغيير عدد السكان ومتوسط معدل النمو والهرم السكاني، ومؤشرات التنمية البشرية) "ص23 الى25" ، هذه اساسيات كلها اعتمدت على احصائيات لم تعد ذات قيمة على الاطلاق.كما ان معدلات الفقر والامية ، نسبة البطالة ومعدلات النشاط الخ، في قلعة السراغنة غير دقيقة، وتعتمد على احصائيات اكل عليها الدهر وشرب، وضعيفة جدا.

من بين الامور الغريبة التي حاول مكتب الدراسات تناولها، تاريخ المدينة ، الذي تكلم فيها بشكل محتشم، حيث قال انه " تعود اصول القبيلة الى العرب الاصليين"، لا اعلم من اين اتى بهذه المعلومة، كما ذكرهم بالمرابطين ، وقد كانو امازيغ وليسوا عرب، كان لزاما عليه الاعتماد على الدراسات التاريخية في هذا الباب، وليس الامر ان ياتي هذا المكتب للدراسات، ويحسم في الامر، فهذه هوية وروح. اذن هناك معطيات غير سليمة في هذا الباب.

* هناك ضعف في التشخيص وعدم صدقيته، مثال ذلك عندما يتحدث عن النقل خارج المدينة، يتحدث على محطتين، والحال ان هناك ثلاث محطات بالمدينة، كذلك المعطيات حول المحطة الطرقية غير موجودة، هناك اغفال تام على مستوى التشخيص ولا على مستوى آفاق العمل. مشكل اخر، لم يتطرق اليه، برنامج العمل ، والمتعلق بالمهاجرين الافارقة الذين تم ترحيلهم ظلما وتعسفا، لان امر المهاجرين اصبح معاشا و مفروضا بحكم الواقع، والتشخيص يجب ان يتطرق اليهم، و اعطاءنا الحلول الممكنة للتعامل مع هذا الاشكال.
* هناك اغفال تام، لا على مستوى التشخيص، ولا على مستوى آفاق العمل للافارقة الذين تم ترحيلهم ظلما وعسفا الى قلعة السراغنة، والذين يجب ادماجهم في الدورة التنموية للمدينة.
* هناك اغفال تام، لا على مستوى التشخيص، ولا على مستوى آفاق العمل، في الوثيقة، لعمال ومهاجري قلعة السراغنة بالخارج، وهذه مسألة غريبة جدا، والذين يجب ادماجهم في الثروة التنموية للمدينة، لمساهماتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، علما انهم يعانون كثيرا في علاقاتهم مع الادارة وعدم التواصل معهم، علما انها فئة مفيدة جدا، فلماذا لا يتم اعداد بنك للمعلومات يتعلق بهم، ومعرفة متطلباتهم، وبالتالي التواصل الايجابي معهم.
* الاغفال التام لفئة مهمة جدا، والمتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، فهناك تغييب شبه كلي للقضايا المتعلقة بهم، سواء على مستوى التشخيص ،او على مستوى آفاق العمل، فهناك مشاكل كبرى تعاني منها هذه الفئة من المجتمع.
* اغفال شبه تام لوضعية المرأة والطفل والشباب ، ولماذا لم تدمج في البرامج؟
* اغفال تام لمعضلة البطالة والشغل، في القطاع غير المهيكل التي تكتسح المدينة برمتها ، كما لم يتحدث البرنامج على القطاع غير المهيكل بشكل عام.
* اغفال تام لآفة المخدرات بكل انواعها، الذي يستبد بالمدينة، وماهي الحلول الممكنة لمواجهتها او القضاء عليها.

 اذن التشخيص فاشل بشكل عام ،لانه اغفل عدة مناحي، وبالتالي لايمكن ان يؤدي الا الى نتيجة فاشلة، وادعو حقيقة، ان يتم تأجيل هذه النقطة الى غاية تجويد هذه الوثيقة، او اعادة هذا البرنامج من جديد.

- **السيد عبد الرزاق اشليح** : اود ان اثير مجموعة من الملاحظات ذات الطابع الشكلي من اجل تجاوزها مستقبلا وهي: عدم عرض مجموعة من النقط ذات الصلة المباشرة باللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، على انظارها ولم تدرج قصدا بجدول اعمالها. كذلك عدم توفر بعض الوثائق التي لها علاقة بجدول اعمال الدورة، اضافة الى غياب تقارير اللجان الدائمة ضمن الوثائق ذات الصلة بالدورات، بما يمكننا من الاطلاع الدقيق والتمحيص ، فكيف يمكنك مناقشة شئء، لم تطلع عليه في الاصل، ومثال ذلك الاتفاقية موضوع النقطة الثامنة بجدول اعمال هذه الدورة ، والتي لا نتوفر عليها ، فيجب ان تكون المادة كاملة للاشتغال، وفي الوقت المناسب. فلا يجب التأخر في عقد اجتماعات اللجان الدائمة، حتى يكون هناك متسع من الوقت في الدراسة.

 ثم كذلك لدي ملتمس للجميع ، وهو تفادي عقد اجتماع لجنتين دائمتين في وقت واحد، فبعض اللجان لا يكتمل لها النصاب القانوني، وتصبح الامور مختلطة، كما ان بعض المستشارين، يلجون اجتماع اللجنة فقط للتوقيع بورقة الحضور، ثم ينسحبون، فيجب ان يكون الحضور، طيلة الاجتماع لتتبع مناقشات اللجنة، وهذه كلها امور تربك عمل اللجان، وفي حالة وجود نقط مشتركة، يجب ان تناقشها كل لجنة على حدة.

بالنسبة لبرنامج العمل، الذي بين ايدينا، فرغم كتابته في ثلاثة اجزاء نتساءل عن محتواه وعن مضمونه، وهل توجد بها امور في صالح المدينة؟ فهذا هو السؤال العريض.

انا لا ابخس هذا العمل ولكن هناك ملاحظات عديدة حوله.

وبخصوص جانب المضمون فبرنامج العمل هذا تطبعه كثرة الاوراق وضعف المحتوى، كما ان به بتر، وهو بتر مقصود، وهذا ناتج عن التأخر في الانجاز، فقد كان من المفروض، ان ينجز في السنة الاولى للولاية الانتدابية للمجلس، لذلك لا يوجد بالوثيقة ما يحيل على ما تبقى من سنة 2021، و سنة 2022، وجزء من سنة 2023، بحيث ان البرنامج يتحدث عن الفترة الممتدة من سنة 2023 الى 2028. واذا ماتم تجاوز هذا التاخير، غير المنطقي، وجب ان تكون عندنا وثيقة، تكون بها تقارير وجرد، للفترة الممتدة من شهر شتنبر 2021 الى الآن على الاقل. ولكن ان يكون هذا البتر مقصودا، ولا يتم التطرق اليه ، فهذا ما لا يمكن استساغته ، وهنا جاء مكتب الدراسات ، باجتهاد شخصي، ومدد برنامج العمل الى سنة 2028، لذر الرماد في العيون ، علما ان الولاية الانتدابية الحالية ستنتهي سنة 2027، وهذا ما يمكن تسميته بالهروب الى الامام، لغرض في نفس يعقوب.

بصفة عامة، فالدارس لهذا المشروع، سيلاحظ بأن هناك غياب للتصور، وللرؤيا الواضحة لاعداد هذا البرنامج، والدليل على ذلك، هو غياب التشخيص، وغياب الدراسات ،والبحث الميداني. نتحدث مثلا، عن البنية الطرقية، ونقول باننا سننجز كذا وكذا، منها، وكذلك ملاعب القرب سننجز منها كذا وكذا، اتساءل، اليس هناك مكاتب،ومهندسين ومختصين لتدقيق المساحات، والتكاليف المالية، ومدة الانجاز. فاذا تحدثنا على مثل هذه المشاريع بهذا الشكل، فهذا امر عشوائي، لا يصل الى مرتبة برنامج عمل، معد من طرف مكتب دراسات مختص.كما انه لدينا في الواقع العديد من المشاريع، التي لم تنجز الى حد الساعة، نظرا لغياب الدراسة والتشخيص وتوفر الاعتمادات. اذن لابد من الدراسات وتوفير البطائق التقنية لكل مشروع ، كما يجب القيام بمعاينات وابحاث ميدانية، والنزول الى الشوارع لمعرفة الخصاص،و يجب كذلك ترتيب الاولويات، وليس وضع هذه المشاريع بشكل اعتباطي، و ان يكون هناك تكافؤ للفرص بين الاحياء بالمدينة.

كذلك نلاحظ ان تلك الاجتماعات التشاورية ، كانت على سبيل البهرجة وشكلية في الغالب، كما اني اسمع لاول مرة، باستشارة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، لقد طالبنا مرارا بحضورها. كما اتساءل هل سبق الجلوس مع المجتمع المدني ، في ظل اعداد هذا البرنامج، او غيره، لم يقع اطلاقا اي شيء من هذا القبيل. وفي نهاية المطاف، لا شيء يذكر، فهذا امر غير مستساغ.

ثم وفي نفس السياق، عدم الاخذ بمقترحات باقي اعضاء المجلس، فالاجتماع الذي تم عقده بدار الجمعيات، لاخذ مقترحات اعضاء المجلس، لم يكتمل الاجتماع، ومر بسرعة لايمكن تصورها، فالقيمة المضافة لاخذ اقتراحات وتوصيات باقي الاعضاء، يرجع لسبب وجيه، وهو وجودهم بجميع احياء المدينة ، مما يعطي المصداقية للتشخيص وحاجيات كل حي .

هناك كذلك برامج معلقة سابقة، ففائض سنة 2023، تم التركيز في اكثر من نسبة 80% من اعتماداته ،على سداد التزامات اتفاقيات معطلة تعود الى سنة 2014. مما يبين ان هناك فشل في التسيير في التجربة السابقة والحالية، في تدبير الشأن المحلي بالمدينة. فهذا لايمكن تسميته، الا رجوعا الى الوراء، والمفروض، هو تحقيق ما نراه حاليا والمعاصر من المشاريع والاتفاقيات.

كذلك اذا كنا نرغب في تنمية الموارد المالية للجماعة، وكما جاء في توصيات اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، فلا ينبغي الضغط على المواطنين، من خلال اضافة العديد من الرسوم والواجبات، ولكن يجب خلق مشاريع ذات طابع محلي تنموي، وبامكانيات وتسيير ذاتي، لخلق البرامج وفرص الشغل فهذا هو القصد من التنمية. كما اطالب بادخال موارد برنامج النجاعة ، الذي تحصل عليه الجماعة ، في باب التنمية.

ثم ان المبالغ المالية التي تم تحديدها في برنامج عمل الجماعة، هي مبالغ عشوائية لانعدام الدراسات والبطاقات التقنية، مما يجعل المبالغ والاعتمادات، اما مبالغ فيها او غير كافية.

كذلك بالنسبة لاختصاصاتنا كمستشارين جماعيين، فالجزء 1 و2، من هذا البرنامج، يتحدث فقط على المسائل التاريخية والديمغرافية، وهذا لا يعنينا في شيء، وما يهمنا، هو دراسة سكان المدينة، من الناحية السوسيو اقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، لمعرفة حاجيات المدينة والساكنة.

فالجذاذات بلغ عددها 94 مشروع، من سمع بهذا الكم والعدد، فسينبهر ، فنحن نطالب ب 40 مشروع مثلا قابلة للتنفيذ ومنتقاة بشكل مضبوط، والسنوات الاخرى نحقق جزء من هذه المشاريع وهكذا.

- اما بالنسبة للنشاط الثقافي، فقد تم اقتراح 29 مليون درهم، هل سيتم فعلا صرف كل هذا المبلغ عليه، انا اشك في ذلك.

-كذلك بالنسبة للمرافق الرياضية وما جاورها، 22 مليون و 836 الف درهم، هل سينجز فعليا، ماتم تضمينه في الاوراق.

- **السيد عصام الطالعي** : بالرجوع الى تقارير اللجان الدائمة للمجلس، والى تقرير هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، والى الملاحظات التي تم سردها ، فهي تؤكد على وجود ضعف في هذا البرنامج، وبالتالي لابد من اعادته الى مكتب الدراسات المكلف، للاخذ بهذه الملاحظات والتوصيات، من اجل التنقيح في معطياته وتجويده، وهنا استحضر جواب رئاسة المجلس في احدى الدورات، حول طلب الاسراع باخراج برنامج العمل قصد برمجة الفائض بشكل مضبوط، اكد فيه بان المكتب قادر على الاشتغال بدون برنامج عمل، الا ان الواقع، بين عكس ذلك، فلحد الساعة اتساءل عن حصيلة ثلاث سنوات من التدبير والتسيير ، فبرنامج العمل الذي يفرض نفسه، هو الاشتغال على ثلاث محاور: تهيئة حضرية، مجال اجتماعي وتطور اقتصادي، فالمواطن ينتظر منا الاولويات. البرنامج يتضمن امورا لا تنطبق على مدينتنا، وانما يمكن تطبيقها على مقاطعات كبيرة، نحن نطالب فقط بالاولويات، وتلخيص هذا البرنامج في ثلاث صفحات، واخراج الفائض المتفق عليه، وسننجح في برنامج العمل الذي يفوق حتى ست سنوات المسطرة فيه.

فالتهيئة الحضرية متذبذبة جدا، وكما جاء في تقرير هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بانه يجب تغيير كلمة "مدينة صاعدة "، نعم لان المدينة تراجعت الى الوراء بشكل واضح، بل اصبح هناك ترييف للمدينة، والكل يرى ويعيش ما صارت عليه هذه الاخيرة.

وختاما اطالب بالغاء المصادقة على برنامج عمل الجماعة الى حين التدقيق فيه، واعداده بشكل جيد.

- **السيد سمير الخليفي**: مداخلتي حول برنامج عمل الجماعة ، ستكون انطلاقا من تقرير هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ، والتي لخصت فيه مجموعة من الامور ، ففي الوقت الذي نرى فيه الخطابات السامية لصاحب الجلالة، التي تشير الى مفهوم الجماعة المقاولة ، وحين نرى التدبير الحالي، الذي نناقشه اليوم، هو تحت الصفر. نحن نلاحظ ان هناك تراجع مخيف، وهذا للاسف الشديد نلمسه في هذه الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات، الذي لم يحرص على الاتقان، رغم ان اتعابه مؤداة من المال العام، والمواطن مساهم رئيسي فيه، لانه ليس صحيحا ان يقوم هذا المكتب بعملية النسخ والالصاق. كذلك ليس صحيا ان يزودنا بمعطيات غير محينة، وان يزودنا بخرائط غير مكتملة، فهذا ضعف من مكتب الدراسات، واستهانة بهذه المدينة وبساكنتها وبمستشاريها ، الذين يمثلون هذه الساكنة. واذا كنا نتحدث عن برنامج العمل فهو مخطط استراتيجي ، يرسم خارطة الطريق لساكنة هذه المدينة حول الرؤية التنموية التي يجب ان تكون عليها في المستقبل سواء على المدى القريب او المتوسط او البعيد، ولكن ما نلمسه، هو الاستهانة بهذه المسالة على جميع الاصعدة، وعدم احترام لساكنة المدينة، ولا لمكتب المجلس ولا لمستشاري الجماعة ، ولا لموظفيها واطرها، لان هذا البرنامج لايرقى الى اي تصنيف في التنقيط.

**- السيد عبد الرحيم عياد :** بخصوص ملاحظات هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، فهناك تقرير آخر اعدته هذه الهيئة حول ادماج بعد الاعاقة في برنامج العمل، والذي سيتم منحه الى مكتب الدراسات لتضمينه ببرنامج عمل الجماعة. نحن الآن في مرحلة التنقيح النهائي لهذه الوثيقة، وملاحظات اللجان الدائمة وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، يجب لمسها في النسخة النهائية لهذا البرنامج، وكذلك الملاحظات التي ادرجت في النقاش ، كل الملاحظات والتوصيات المختلفة يجب تضمينها في النسخة النهائية لهذا البرنامج.

- **السيد ياسين فنتاس** : قبل المرور الى التصويت، لابد من توضيح مجموعة من النقط، فيما يخص تدخل المستشار عبد الرزاق اشليح، الذي اثار مسالة برمجة الفائض، والذي اشار ان نسبة 80% من هذا الفائض، قد تم برمجته في اتفاقيات شراكة عن سنة 2014، ان هذا المكتب لايتملص من المسؤولية، فهناك استمرارية الادارة، هناك مجموعة من المرافق العمومية التي لم تخرج الى الوجود: المجزرة الجماعية، سوق الجملة لبيع الخضر والفواكه، السوق الاسبوعي، كل ذلك راجع الى عدم مساهمة الجماعة في اتفاقيات الشراكة المتعلقة بهذه المشاريع، كل سنة يتم اداء جزء من الفائض في سبيل هذه الاتفاقيات، كما ان السلطات الاقليمية وللمصادقة على الفائض، تحتم علينا اداء جزء من تلك المتاخرات ، حتى يتسنى المصادقة والافراج عن ذلك الفائض. فالرؤية العاملية تفرض، ان يستثمر جزء من الفائض على المتطلبات الانية للمدينة، في حين يجب تخصيص الجزء الآخر منه الى الاتفاقيات السابقة.

فيما يخص تدخل المستشار عصام الطالعي ، فالمجلس الحالي تسلم زمام الامور سنة 2021، مباشرة بعد جائحة كورونا، فلم تكن هناك ميزانية بالمفهوم العام، كان هناك مبالغ كبيرة متعلقة باستهلاك الانارة العمومية، سنتين ونحن نؤدي الفواتير السابقة، بمبلغ 2 ملايير سنتيم، للمكتب الوطني للكهرباء،و كان هذا الاخير على وشك قطع الكهرباء على المدينة، ولولا تدخلات السيد رئيس المجلس الجماعي لدى المكتب المركزي، وعقد عدة لقاءات ، لما تم حل هذا الاشكال، كما ان السيد العامل ، قدم لنا منحة تفوق 600 مليون سنتيم، لمساعدة الجماعة على اداء مابذمتها من استهلاك الطاقة الكهربائية العمومية.

فالمبالغ التي تم حصرها بالفائض، لا يمكن لنا كمكتب صرفها في مجال خاص فقط، ولكن ننوع صرفها حتى نسد الخصاص في اتجاهات متعددة، كما اقر ان منهجية اشتغال المكتب ، تمشي في الطريق الصحيح والعبرة بالنتائج.

اما بالنسبة لملاعب القرب الجديدة، فستنطلق الدراسة هذا الاسبوع، وحسب توصية المستشار السيد عبد الرزاق اشليح، سيتم احداثها قرب مرجانة على طريق بني ملال.

 اما بالنسبة الى المسبح الاولمبي، فتنقصه الدراسة، والفائض عن سنة 2023، لازال بيدي السلطات الاقليمية، وعندما سيفرج عنه ، سيتم اعطاء انطلاقة الدراسة المذكورة.

كما ان هذا الفائض يضم كذلك شراء الصوتيات، وجرارات السقي، وخلق وتهيئة المدارات بالمدينة.

 اما بالنسبة لشارع الجيش الملكي،فالمشروع ممول من طرف المجلس الاقليمي، وهو منكب عليه، اما شارع السوق الاسبوعي الحالي، فيشتغل عليه السيد عامل الاقليم.و بعدها سيتم اطلاق الدراسة المتعلقة بشارع يوسف بن تاشفين ،وشارع محمد الخامس، وبالتالي سنكون قد غطينا جل شوارع المدينة.

وبالعودة الى موضوع نقطة برنامج عمل الجماعة، سيتم مد مكتب الدراسات بملاحظات اللجان الدائمة وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، قصد ادراجها بالنسخة النهائية ، بعد المصادقة على هذا البرنامج خلال هذه الدورة.

* ***السيد الحميد مجدي*** : من العيب والعار، ان تعد هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تقريرا، تنتقد فيه بشدة برنامج العمل، وبموضوعية، والتي لها طابع استشاري محض حسب القانون. اقترح عمليا، اذا كنا نريد الخير لهذه المدينة، ان يتم تاجيل هذه النقطة، حتى يتم اعداد برنامج للعمل في المستوى المطلوب.
* ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : لدينا مسؤولية المدينة ، ولا نعترف بالمزايدات ، فمن المفروض اذا كنا نؤمن بالديمقراطية وشعاراتها، ان ننفتح على ساكنتها بالفعل، و الانفتاح على المنظمات الثقافية بها، وكذا الانفتاح على باقي اعضاء المجلس الجماعي بالفعل، كما كان من المفروض ان يتم التحاور مع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، كانت ستزودكم بهذه المقترحات ويتم تضمينها في الوثيقة المعروضة امامنا. اما الآن، فجميع التدخلات تبقى شكلية، نحن نقول بضرورة الاخذ بعين الاعتبار بملاحظاتنا، وان لايتم المرور عليها مرور الكرام. ذكروني بمحطة انفتح فيها المجلس على المنتظم الجمعوي والثقافي بالمدينة ، ابدا هذا لم يقع.
* ***السيد ياسين فنتاس*** : قبل المرور الى التصويت، اريد ان اوضح ، ان جميع الاجراءات والقوانين المنظمة لاعداد برنامج عمل الجماعة، قد تم احترامها، كما ان اجتماعات اللجان الدائمة، تمت عند اول عرض لمكتب الدراسات، قبل 30 يوم من تاريخ انعقاد هذه الدورة. وتم الحرص على تطبيق القانون واحترام الاجال، بتنسيق مع الادارة.
* ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : هل جميع الملاحظات والتوصيات، التي خرجنا بها خلال الاجتماع الذي تم بدار الجمعيات، سيتم الاخذ بها، وتضمينها ببرنامج عمل الجماعة.
* ***السيد عصام الطالعي*** : بخصوص الدراسة والمصادقة على برنامج عمل الجماعة، والذي سنصوت على نسخته النهائية ، فهناك مجموعة من الملاحظات تم ابرازها من طرف اللجان الدائمة وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع واعضاء المجلس الجماعي، وبالتالي يجب تضمينها في البرنامج من جديد، لانني اعتبره لازال مشروعا، و اطالب بتأجيل هذه النقطة وعرضها من جديد. ليس لدينا الضمانات الحقيقية لتضمين جميع الملاحظات التي جاءت المناقشات حول هذا البرنامج.
* ***السيد ياسين فنتاس*** : جميع الملاحظات التي جاء بها السادة اعضاء المجلس والسادة اعضاء اللجانالدائمة وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ، سيتم اعطاؤها الى مكتب الدراسات لتضمينها في برنامج عمل الجماعة النهائي.
* ***السيد فيصل حياني*** : حينما يتم عرض اي وثيقة او اتفاقية على انظار المجلس الجماعي قصد المصادقة، يتم مناقشتها ويمكن ادخال تعديلات او تنقيحات عليها، وبعد المصادقة على المشروع، يتم اضافة الملاحظات المتفق عليها في المقرر النهائي للمجلس، وهذا ما ينصب على مشروع برنامج العمل، فجميع التعديلات والملاحظات، سيتم تضمينها في المقرر النهائي للمجلس في هذا الصدد.
* ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : ليس لدينا الضمانات الحقيقية لتضمين هذه الملاحظات، واذا اردتم احترام هذه الضمانات، يجب تلاوتها علينا الآن ، خطوة بخطوة، ونطلع على ما تم زيادته وماتم حذفه ،لتوضيح الرؤيا واكتساب الثقة.
* ***السيد سمير الخليفي*** : كيف سأصوت على هذه الوثيقة، وجميع الملاحظات لا نطلع عليها، وهنا اضم صوتي للمستشار السيد عبد الرزاق اشليح، فاذا كانت هناك مصداقية، فيجب تلاوة الملاحظات التي اثيرت،و اضافتها الى مشروع الوثيقة الآن، اما ان نصادق على هذا المشروع دون ادخال تلك التعديلات، فهذا غير مستساغ وغير ممكن .
* ***السيد عصام الطالعي*** : يجب تأجيل المصادقة على هذا البرنامج الى دورة استثنائية مقبلة، بعد ادخال التعديلات.
* ***السيد فيصل حياني*** : هناك تناقض، انتم تقولون بان برنامج عمل الجماعة ، تعطل انجازه كثيرا.والان تقترحون تاجيله الى ما بعد.
* ***السيد عصام الطالعي*** : هناك فعلا تعطل، لاننا تجاوزنا سنوات 2021 و 2022، لكن فقط سنضيف فترة وجيزة، لن تتعدى بضعة ايام، ويمكن برمجة المصادقة عليه في الاسبوع المقبل.
* ***السيد الحميد مجدي*** : انا اقر ، بانه من العيب والعار القول بأن مدينة قلعة السراغنة تتوفر على مثل هذا البرنامج للعمل.

بعد استنفاذ المناقشات، طرح مشروع برنامج عمل الجماعة على أنظار المجلس قصد التصويت.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برنامج عمل الجماعة 2023-2028، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 19

 - المصوتون بلا : 05

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت :***

- عدد الأعضاء الحاضرين : 24

- عدد الأصوات المعبر عنها : 24

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- عبد الرحيم عياد- المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- الحسن الحمري- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- م الطاهر بلفاسي- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- فاتحة الرافعي- رجاء بدة- نسرين حضرية- حمزة الماحي- نعيمة معروف-وديع لحمادي. | -عصام الطالعي- سمير الخليفي- زكرياء الزهيد-عبد الرزاق اشليح -الحميد مجدي. | لا احد |

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على برنامج عمل الجماعــة 2023-2028.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***النقطة الثالثة*:** **تعديل القرار التنظيمي المتعلق بالترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقـــــــامة بناء.**

 **العرض :**

***- السيد ياسين فنتاس***: تم ادراج هذه النقطة ، تماشيا مع المستجدات القانونية في هذا المجال، وكذا بناء على تعليمات السلطات الاقليمية، وقد تم تدارس هذا التعديل من طرف اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة ، والتي اعدت تقريرا في الموضوع، ونعطي الكلمة لرئيسة اللجنة لتلاوة تقريرها

***-السيدة نسرين حضرية***: بخصوص هذه النقطة، تمت مناقشة كل مواد تعديل هذا القرار التنظيمي، وتثمن اللجنة المجهودات المبذولة لتعديل هذا القرار، وبالتالي فاللجنة لا ترى مانعا في المصادقة على مشروع القرار التنظيمي المتعلق بالترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء لملائمته مع النصوص والتشريعات الجاري بها العمل.

***المناقشة:***

* ***ملاحظة***: تم المرور مباشرة الى عملية التصويت دون مناقشة هذه النقطة.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتعديل القرار التنظيمي المتعلق بالترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقـــــــامة بناء ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 16

 - المصوتون بلا : 01

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت :***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 17

- عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- م الطاهر بلفاسي- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- رجاء بدة- نسرين حضرية- زكرياء الزهيد -سمير الخليفي - نعيمة معروف-  | -عبد الرزاق اشليح  | لا احد |

***ملاحظة*:** اصبح عدد اعضاء المجلس الحاضرين هو 17 ، وذلك بعد مغادرة السادة: - عبد الرحيم عياد، الحسن الحمري ،فاتحة الرافعي، حمزة الماحي ،عصام الطالعي، الحميد مجدي، وديع لحمادي، ، لقاعة الاجتماعات.

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على تعديل القرار التنظيمي المتعلق بالترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقـــــــامة بناء.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة الرابعة*:** **تعديل كناش التحملات المتعلق بمنح الاستغلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة قلعة السراغنة لنصب اللوحات الاشهارية**

 **العرض :**

***- السيد ياسين فنتاس***: تم كذلك ادراج هذه النقطة تماشيا مع المستجدات القانونية في هذا الباب، وكذا بناء على توجيهات السلطات الاقليمية، وقد تمت دراسة هذا التعديل من طرف اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة والتي اعدت تقريرا في الموضوع، ستتلوه رئيسة اللجنة المختصة.

***-السيدة نسرين حضرية***: فيما يخص هذه النقطة، بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 21.3710 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 187168 بتاريخ 09 فبراير 2023، نظرا لعدم استكمال هذه الاجراءات وخصوصا المتعلقة بتحديد الثمن الافتتاحي من طرف لجنة تقييم اللجنة المكلفة باجراء الخبرة الادارية، تقترح اللجنة ارجاء البث في هذه النقطة الى حين استكمال المساطر المعمول بها في هذا الشأن.

***المناقشة:***

* ***السيد ياسين فنتاس*** : نقترح تأجيل هذه النقطة الى دورة مقبلة.

 بعدها تم المرور مباشرة الى عملية التصويت، على تأجيل البث في هذه النقطة .

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتعديل كناش التحملات المتعلق بمنح الاستغلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة قلعة السراغنة لنصب اللوحات الاشهارية ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 17

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت :***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 17

- عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- م الطاهر بلفاسي- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- رجاء بدة- نسرين حضرية- زكرياء الزهيد -سمير الخليفي - نعيمة معروف- عبد الرزاق اشليح . | لا احد | لا احد |

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على تأجيل البث في تعديل كناش التحملات المتعلق بمنح الاستغلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة قلعة السراغنة لنصب اللوحات الاشهارية .

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة الخامسة*:** **فتح حساب خصوصي " التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة".**

 **العرض :**

***- السيد ياسين فنتاس***: تم ادراج هذه النقطة بناء على رسالة عاملية توصلت بها مصالح هذه الجماعة، تحث فيها الجماعة على فتح حساب خصوصي للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، تضخ فيه المبالغ المالية التي يحصل عليها المكتب الوطني للكهرباء والماء قطاع الماء، من خلال تدبير التطهير السائل بالمدينة.

وقد تم تدارس هذه النقطة من طرف اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، واعدت تقريرها في الموضوع، ونعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة لتلاوة تقريرها في الموضوع.

***-السيدة سلوى الجابري***: بعد المناقشة وتبادل الآراء، خلص أعضاء اللجنة الى ما يلي : تقترح اللجـنة دعوة ممثل عن وزارة الداخلية لمزيد من التوضيح حــول:

▪ مصادر تمويل الحساب الخصوصي

 ▪ طريقة الصرف

▪ صفة الجماعة علما أن تطهير السائل يدخل في اطار التدبير المفوض

***المناقشة:***

***-السيد عصام الطالعي*** : هناك مجموعة من الملاحظات الاولية فيما يخص هذه النقطة،

اولا: اتساءل كيف يمكننا فتح حساب خصوصي للتطهير السائل، في ظل التدبير المفوض لهذا القطاع.

 ثانيا: نحن مقبلون على تفويت تدبير توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل من هذا المكتب ، الى مجموعة الجماعات الترابية للتوزيع مراكش-اسفي.

ثالثا: هذا الحساب الخصوصي، اذا كانت الضرورة تحتمه، فيجب ان يشمل اعادة تهيئة التطهير السائل بتراب جماعة قلعة السراغنة، وليس التجزئتين المذكورتين في الاتفاقية فقط ( اي تجزئة البدر، وتجزئة المنارة 2) ، فمثلا فيما يتعلق بتجزئة الهدى، نعلم ان موقع صرف التطهير السائل المتعلق بهذه التجزئة موجود بالحي الصناعي، ولا يستوعب مياه الامطار ومياه الصرف الصحي، وسنشهد مشاكل عويصة في السنوات القادمة فيما يخص هذه المنطقة، كذلك نفس الامر، بالنسبة للتجزئات المتواجدة خلف تجزئة الريحان، فهناك مدينة عمرانية جديدة، اتساءل اين ستصب مياه الصرف الصحي لها، بالطبع ستصب في اتجاه جماعة المربوح، كذلك هناك اشكالات مطروحة على صعيد الصرف الصحي لحي النخلة 1 ، وكذلك بشارع الجيش الملكي، ومن معيقات اعادة تاهيل هذا الشارع هو الصرف الصحي، وفي صفقة اعادة التاهيل، لايوجد بها الصرف الصحي، وهذه مشكلة عويصة، وهي من المعيقات الكبيرة لتأهيل هذا الشارع وليس نقص في الاعتمادات كما يقال.

اذن فخلاصة القول، اذا كان هذا الحساب الخصوصي للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، سيشمل جميع تراب المدينة، فنحن نرحب به، اما اذا كان فقط يتعلق بالتجزئتين المذكورتين ، فهذا حيف على باقي احياء المدينة، وسوف نصوت عليه بالرفض.

* ***السيد الحميد مجدي*** : بالنسبة لهذه النقطة، فقد طالبنا في اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، بتوضيح الامر قبل دراسته، لقد توصلنا بنقطة فتح حساب خصوصي للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، دون وثائق، دون الاتفاقية، دون توضيح الهدف، لاشيء مفهوم في هذه النقطة، وطالبنا في اللجنة بحضور ممثل عن العمالة لتوضيح الامور، لكن شيء من هذا لم يحدث.

هذه النقطة غامضة، وهناك غياب للتوضيح وللوثائق، وتتعارض مع اختصاصات الجماعة ، كما ان شؤون التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، تم تفويضها اصلا للمكتب الوطني للكهرابء والماء –قطاع الماء . فكيف يمكن ان تدخل الجماعة في امر، هو في الاصل مفوض ، وليكن في علمكم فان المراسيم المتعلقة بتفويض هذا القطاع للشركات الجهوية للتوزيع مراكش اسفي جاهزة، وصدرت بالجريدة الرسمية، وبالتالي لن يصبح لهذا التفويض اية مصداقية، وبالتالي اقترح تأجيل هذه النقطة ، كما اود تسجيل رأي اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة في هذا الموضوع، لكونها لجنة استشارية واقتراحية يعتد برأيها.

- **السيد عبد الرزاق اشليح**: نريد معرفة الجانب التقني، هناك 2 احياء، اتضح ان الكثافة السكانية ستكون كبيرة بهما، وتم طرح اشكالية كيفية التعامل مع الصرف الصحي بهما، اذا تم ربطهم مع الشبكة الرئيسية للتطهير، والذي هو اصلا غير كافي، وبالتالي سيتم تأزيم الوضع، اللهم اذا توفرت لهاتين التجزئتين شبكة خاصة لهما، على اساس ان يتم ربطه مباشرة بمحطة معالجة المياه العادمة، مع امكانية توسيعها . اذا كان هذا التصور، فلا بأس بذلك، لكن تبقى مسألة التمويل ، مطروحة بالحاح، نحن نتساءل هل ستساهم الجماعة في تمويل ما تم التطرق اليه، وهذا سيشكل ارهاق لميزانيتها، فنحن لانوافق عليه، فالمجزئين يجب ان يتحملوا مسؤولياتهم، ومساهمة الجماعة ماديا مرفوضة . كما ان هناك برنامج سابق، لتوسيع محطة المعالجة ، وقيل لنا ان الدراسة قائمة، لكن لحد الساعة كل هذه الامور معلقة.

- **السيد ياسين فنتاس**: لتوضيح بعض الامور، فيما يخص هذه النقطة، فان مؤسسة العمران والشركة العقارية تانسيفت، قد ابرموا اتفاقيتين مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ، وكانت ملاحظة السلطات الاقليمية، بانه مادام مشروعي تجزئتي البدر والمنارة، متواجدان بتراب جماعة قلعة السراغنة، فليس من اختصاص المكتب الوطني للماء ، تسيير وتدبير المبالغ المرصودة من طرف هؤلاء المجزئين ، وطالبت بضرورة ان تكون جماعة قلعة السراغنة ،طرفا في الاتفاقية، وهذا مكسب للمدينة. كما ان السيد العامل ، له منظور خاص على المدى البعيد، لكون هاتين التجزئتين، ستحتضنان كثافة سكانية عالية جدا، وبالتالي، سيطرح اشكال ضعف مجاري الصرف الصحي وشبكة التطهير. وقد تم فرض هذا الاجراء على المجزئين، ولم يكن الامر تطوعيا ، كما ان هذه النقطة ، وكما سبقت الاشارة الى ذلك ، توصلت بها مصالح الجماعة من طرف سلطات المراقبة الادارية ، وبالتالي يجب اجرأتها والمصادقة عليها.

- ***السيد الحميد مجدي*** : نحن لانتبع التعليمات، ولكن نخضع القانون ، والذي يسري على الجميع، نحن هنا لا نميز بين المواطنين، والمجزئين، او غير المجزئين، كما لا نميز بين الاغلبية و المعارضة، فالقانون يطبق على الجميع.

 انا لدي سؤال، ماذا يعني هذا الحساب الخصوصي، من الذي سيصب التمويلات فيه؟ بناء على ماذا؟ اين هي الاتفاقية المبرمة مع المكتب الوطني للماء والمجزئين، لمعرفة حجم المداخيل والتمويلات، يجب دراسة الاتفاقية اولا ، قبل المصادقة على هدا الحساب الخصوصي، فهناك امور غير مستساغة .

- ***السيد عصام الطالعي***: ماهي الوضعية القانونية لانخراط الجماعة في هذا الحساب الخصوصي ، ثم ماهي صفة الجماعة لاستقبال هذه الأغلفة والدفوعات المالية، ومن سيسهر على الأعلان وتتبع الاشغال؟

- ***السيد عبد الحميد مجدي*** : المكتب الوطني للماء ،الذي سيفتح له هذا الحساب الخصوصي، سوف يزول ، كما ان ما كان يقوم ويكلف به هذا المكتب، سيعود للجماعة، اذن كيف سيمكن ابرام عقدة ، مع كيان سيزول قريبا، نريد توضيحا في الامر.

- **السيد ياسين فنتاس** : لتوضيح هذه الامور اكثر، سيقدم لكم السيد مدير المصالح الجماعية تفسيرا في الموضوع.

- ***السيد السعيد حيداوي*** : في اطار خلق هذا الحساب الخصوصي، والمتعلق بالتدبير المفوض لقطاع التطهير السائل للمكتب الوطني للماء، فالاتفاقية التي تربط الجماعة مع هذا الاخير، وكذلك كناش التحملات ذي الصلة، تبينان الرسوم التي يستخلصها هذا المكتب: اولا في مجال التجزئات، فهو يستخلص ضريبة التأسيس الأولي، تخلت عليها الجماعة لفائدة المكتب مقابل التسيير، ثم هناك رسم التطهير، وهو الذي نجده بفواتير الاستهلاك، والرسم الثالث هو المتعلق بعملية الربط للتزود بالماء.

اذن هذه ثلاث ضرائب او رسوم، يستخلصهم المكتب الوطني للكهرباء والماء – قطاع الماء-، مقابل سهره على الشبكة، وهذه الشبكة هي ممتلكات تابعة للجماعة، وهي عبارة عن مسافات كيلومترية محددة، وفي حالة مبادرة المكتب المذكور، لمد او خلق قنوات اخرى، فلا يمكنه القيام بذلك، الا بموافقة الجماعة ، والتي تمتلك حق الرقابة.

اما بالنسبة لخلق هذا الحساب الخصوصي، فقد طرح هذا الاشكال ، بمكتب السيد عامل الاقليم ، حول انشاء قناة مدارية hors site، التي تجمع مياه تجزئتي البدر والمنارة2، هذه القناة ،حددت مسافتها ،واماكن مرورها، وكذا التكلفة المالية، وتم ابرام اتفاقيتين بهذا الخصوص، الاتفاقية الاولى بين المكتب الوطني للماء و مؤسسة العمران، والثانية بين المكتب الوطني للماء ومنارة 2، وقد تم ابرامهما، دون وجود الجماعة كطرف ثالث، وهاتين الاتفاقيتين تم ابراهما وتوقيعهما ، ولكن اثناء ذلك الاجتماع المشار اليه، تم التذكير بهما، على اساس ان المكتب الوطني للماء ،ليس من حقه ابرام هاتين الاتفاقيتين، لانه مكلف بالتفويض في التدبير فقط ، ومن له الحق في ذلك، هو مانح التفويض اي جماعة قلعة السراغنة. اذن السلطة الاقليمية هي من طالبت بفتح هذا الحساب الخصوص، وعندما سنتوافق مع هؤلاء المجزئين، والذين تم الزامهم بتلك الاتفاقية، بناء على تلك الدراسة التي قام المكتب الوطني- لقطاع الماء، وتم تحديد المساحة الاجمالية، فتجزئة البدر تضم 134 هكتار، وتجزئة المنارة، تضم 84 هكتار، وبالتالي فنسبة 55% من النفقات ستؤديها مؤسسة العمران ، وستنجز قناة بطول 6 كيلومترات، وهذه القناة سيتم ربطها مع القناة التي تنقل المياه الى محطة المعالجة، بعدها تم الطرق الى مسألة التمديد او التوسعة لمحطة المعالجة، لان الصبيب سيكون كبير على هذه الاخيرة، وبالتالي تم اقتراح السلطات الاقليمية، لعملية توسيع محطة المعالجة، بالاضافة الى تصريف مياه الامطار وبناء محطة لرفع المياه في الاماكن المنخفضة.

اذن في هذا السياق، جاءت هذه الاتفاقية، بحيث ان هؤلاء الشركاء، اذا التزموا بدفع تلك المبالغ المالية المحددة لكل واحدة منهم، الى من ستتم عملية الدفع؟ فالصحيح هو عدم دفعها للمكتب الوطني، ولكن يجب دفعها في حساب خاص للجماعة، بناء على اتفاقية شراكة .

- ***السيد الحميد مجدي*** : هذا هو بيت القصيد، اين هي اتفاقيات الشراكة موضوع ما تم التطرق اليه.

- ***السيد السعيد حيداوي*** :النقطة الثامنة، بجدول اعمال هذه الدورة، موضوعها الاتفاقية ، ولكن سيتم تأجيلها ، وبالتالي فالاتفاقية سيتم تعديلها، ولكن الحساب الخصوصي المتعلق بالتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، لابد من احداثه قبل ذلك.

اذن اذا تم فتح هذا الحساب الخصوصي، وتم ضخ المبالغ المالية به، واذا كان المكتب الوطني للماء، هو من يدبر اليوم ، فغدا سيصبح التدبير بيد الشركة الجهوية ، وبالتالي سيتم تغيير الاتفاقية، بملحق .وجميع الاتفاقيات ستبقى سارية المفعول ، كذلك في هذا الحساب الخصوصي ستكون فيه مصادر التمويل، واذا تم رصد اي مبالغ مالية، بميزانية الجماعة مستقبلا، فسيتم ضخها بهذا الحساب الخصوصي، كما انه في حالة طرح الجماعة لاعادة تاهيل حي من احياء المدينة بالنسبة لشبكة التطهير، يكون مصدر التمويل من هذا الحساب الخصوصي.

وهاذه الاتفاقيات سيتم اعادة مناقشتها، للفصل فيها بين الماء الصالح للشرب والتطهير، اذن هذا الحساب الخصوصي يضم التوسعة لمحطة المعالجة، بالاضافة الى القناة المدارية site hors التي سيتم وانجازها، وبالتالي فالمسطرة الجاري بها العمل ، هي احداث هذا الحساب الخصوصي،و بعدها سيوضع له برنامج لاستعمال الاموال، واتفاقيات الشراكة ضرورية، والمجزء ستساهم في هذا التمويل.

- ***السيد فيصل حياني :*** عندما سيتم فتح هذا الحساب الخصوصي، فسيكون هو السند القانوني ،الذي سيدفع بالمجزيء الى وضع امواله به، كما ان ذلك سيتم بناء على الاتفاقية، التي سيتم تجويدها لاحقا، والاتفاقية موضوع النقطة الثامنة، سيؤجل البث فيها الى حين تجويدها .

- ***السيد السعيد حيداوي*** : يمكن تمويل هذا الحساب الخصوصي من ميزانية الجماعة، كمدخول ثالث بالاضافة الى الشركاء.

- ***السيد الحميد مجدي*** : لماذا الاسراع بفتح هذا الحساب الخصوصي ، والاتفاقيات غير جاهزة، فما هو الاشكال اذا تم تأجيل المصادقة على فتح هذا الحساب، الى حين اسكتمال الوثائق المتعلقة به.

بعد استنفاد المناقشات تم عرض موضوع هذه النقطة على التصويت

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بفتح حساب خصوصي " التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة". ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 15

 - المصوتون بلا : 02

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت :***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 17

- عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- م الطاهر بلفاسي- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- زكرياء الزهيد -سمير الخليفي - نعيمة معروف.  | عبد الرزاق اشليح الحميد مجدي | لا احد |

 ***ملاحظة***: اصبح عدد اعضاء المجلس الحاضرين هو 17 ، وذلك بعد مغادرة السيدة : رجاء بدة لقاعة الاجتماعات، وعودة السيد : الحميد مجدي .

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على فتح حساب خصوصي " التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة".

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة السادسة*:** **فتح حساب خصوصي لتغطية نفقات مراقبة وتتبع عقد التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب**

**العرض :**

***- السيد ياسين فنتاس***: تبعا لما هو منصوص عليه في عقد التدبير المفوض لقطاع النظافة مع شركة اوزون، بضرورة فتح حساب خصوصي يغطي نفقات مراقبة وتتبع عقد التدبير المفوض المذكور " اداء اتعاب مكتب الدراسات الذي ستتفق معه شركة اوزون للمراقبة والتتبع " ، وقد تم تدارس هذه النقطة من طرف اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، واعدت تقريرها في الموضوع ستتلوه رئيسة اللجنة المختصة.

***-السيدة سلوى الجابري***: لم يبدي أعضاء اللجنة أية ملاحظات بخصوص هذه النقطة بما أن كنــاش التحملات المتعلق بالتدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب ينص على ذلك من خلال المادة (43)

 ***المناقشة:***

***- السيد رشيد افس*** : بالنسبة لهذه النقطة، فهي تدخل في اطار تنزيل مقتضى قانوني في كناش التحملات، المتعلق بصفقة التدبير المفوض التطهير الصلب، التي تنص على ان المفوض اليه في القطاع، يقوم بدفع نسبة 1.5% من رقم المعاملات خارج الضريبة على القيمة المضافة من اجل تسيير مراقبة هذا العقد، والمادة هي 43 من اتفاقية التدبير المفوض لقطاع النظافة.

 بعد ذلك عرض مقترح فتح حساب خصوصي لتغطية نفقات مراقبة وتتبع عقد التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب على التصويت.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بفتح حساب خصوصي لتغطية نفقات مراقبة وتتبع عقد التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 17

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت :***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 17

- عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- م الطاهر بلفاسي- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- زكرياء الزهيد -سمير الخليفي - نعيمة معروف -عبد الرزاق اشليح - الحميد مجدي  |  لا احد | لا احد |

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على فتح حساب خصوصي لتغطية نفقات مراقبة وتتبع عقد التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة السابعة*: تسمية ملاعب القرب بالمدينة.**

**العرض :**

 ***- السيد ياسين فنتاس*** : تم اقتراح هذه النقطة، من طرف المفوض له في قطاع التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية ، اسوة بالعديد من مدن المملكة، التي تطلق على ملاعب القرب اسماء شخصيات محلية او وطنية او دولية، وقد تم تدارس هذه النقطة من طرف اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، واعدت تقريرا في الموضوع، ونعطي الكلمة لرئيسة اللجنة لتلاوة تقريرها.

- ***السيدة لطيفة مطاوع*** : اللجنة تقترح الاعتماد في تسمية ملاعب القرب بالمدينة على المناسبات الوطنية كمثال:

الاستقلال - 20 غشت - المسيرة الخضراء - الشباب

أو الاعتماد على المعارك كمثال أنوال - واد المخازن - بوغافر - بئر انزران

***المناقشة:***

* ***السيد عبد الرزاق اشليح***  : ليس لدي تحفظ على هذه التسميات، لكن مادام هذا بعد رياضي، جرت العادة على اعطاء اسماء لرجالات ورموز الرياضة وطنيا ودوليا.
* ***السيد الحميد مجدي*** : كان من الواجب على مكتب المجلس اعطاء مقترحات، وكان من المفروض دراستها مع المسؤولين عن الرياضة، ثم بعد ذلك المصادقة على هذه التسميات ، تفاديا لوقوع صدامات لا طائل منها.
* ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : اقترح الاسماء التالية : عبد الكريم الريح، مبارك خلوقي، صبحي مبارك، لبيه الفاطمي.
* ***السيد رشيد افس*** : بصفتي عضو باللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، وجدنا صعوبة كبيرة جدا في اختيار الاسماء لهذه الملاعب، ذلك ان الساحة تعج بالاسماء والاعلام الرياضية، وضعنا لائحة من اسماء المقاومين زادت عن20اسم، ووضعنا لائحة عن اسماء لرياضيين سابقين، فاصبح من الصعب ترتيبها، لذلك ارتاينا الذهاب في تسميات المناسبات الوطنية والمعارك تفاديا للصدامات، هذا هو السبب، مع العلم اننا مقبلون على تسمية الساحات العمومية والشوارع. عموما الاقليم زاخر بالمواهب وهناك صعوبة في الاختيار.
* ***السيد عصام الطالعي*** : المسميات تستحضر اشخاص او مناسبات او اعلام من مختلف الميادين، وليس فيه اي اشكال حسب اعتقادي، الاشكال يوجد في طريقة تسيير هذه الملاعب بحيث نلاحظ مؤخرا ان الاستخلاص لاجل الممارسة بها يتم من داخل الجماعة، اتساءل هل هذا فقدان الثقة في المستخلصين بعين المكان، يجب حل اشكالية تدبير ملاعب القرب ، اما عن طريق تفويضها لجهة مختصة او تدبيرها بشكل افضل.
* ***السيد فيصل حياني*** : ليس الامر كما تعتقد، بل يتم الحجز لموعد الحصص داخل الملاعب ، ثم الانتقال الى المصلحة المكلفة بالمداخيل بالجماعة من اجل اداء الواجب وهو ماكان معمول به، اما الان فعملية الحجز والاستخلاص تتم في نفس الان داخل مصلحة الموارد المالية ، وذلك تنفيذا لمقتضيات القرار الجبائي ، والذي سبق وان صادقتم عليه خلال دورة سابقة للمجلس.
* ***السيد عصام الطالعي*** : اذا كانت الخدمة بعين المكان ستكون افضل.
* ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : يجب ان تخضع التسميات للبعد الرياضي.
* ***السيدة لطيفة مطاوع*** : نظرا لقلة الملاعب، لايمكن تسميتها بلاعبين رياضيين، وتفاديا لذلك كما سبق بالتقرير ، نلتمس الاخذ باسماء الاعياد او المعارك.
* ***السيد عبد الرحيم عياد*** : تجربة ملاعب القرب وطنيا تعرف صيغتين في التدبير ، الاولى وهي الحجز داخل الملاعب ثم الاداء بالجماعة، وقد عرفت عدة اختلالات تدبيرية ووقع تصادم بين الفرق الرياضية داخل الملاعب، لذلك تم اللجوء الى الصيغة الثانية على مستوى الجماعة ، اي الحجز والاستخلاص وتاكيد الحصة ، نسعى الى التقليل من هذه الاختلالات. الجمعيات التي تنشط مع جمعيات الوداد الهشة، سنتعهد بتخصيص حصص مجانية لفرق الاطفال الصغار مع جمعياتها، لان الهدف هو المساهمة في التنشيط الرياضي.

ولدي مقترحات في شأن تسمية هذه الملاعب، بأسماء رؤساء المجالس الجماعية السابقة وامام تعدد الاختيارات وصعوبتها، التمس تاجيل البث في هذه النقطة الى دورة مقبلة.

* ***السيد ياسين فنتاس*** : يجب تأجيل البث قي هذه النقطة الى حين التداول مع اللجان الدائمة للمجلس وباقي الفاعلين ودراستها جيدا.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتسمية ملاعب القرب بالمدينة، ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 18

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 18

- عدد الاصوات المعبر عنها : 18

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- زكرياء الزهيد -سمير الخليفي –عصام الطالعي-عبد الرزاق اشليح -الحميد مجدي . |  لا احد | لا احد |

***ملاحظة***: اصبح عدد اعضاء المجلس الحاضرين هو 18 ، وذلك بعد مغادرة السادة :

 م الطاهر بلفاسي- نعيمة معروف، لقاعة الاجتماعات، وعودة السيد : عصام الطالعي

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على تأجيل تسمية ملاعب القرب بالمدينة الى دورة قادمة، الى حين التداول مع اللجان الدائمة للمجلس وباقي الفاعلين.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة الثامنة*:** **الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين عمالة إقليم قلعة السراغنة و الجماعة و المكتب الوطني للكهرباء والماء- قطاع الماء- والمجزئين : الشركة العقارية تانسيفت " تجزئة منارة 2 " وشركة العمران" تجزئة البدر" حول انجاز قناة مشتركة للصرف الصحي وتوسعة محطة المعالجة.**

**العرض :**

***- السيد ياسين فنتاس***: تاتي هذه الاتفاقية بالموازاة مع علاقتها بالنقطة المتعلقة بفتح حساب خصوصي المتعلق بالتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة ، علما ان جزء من تحملات انجاز هذا المشروع سيتحملها المكتب الوطني للماء والكهرباء- قطاع الماء، بتنسيق مع الجماعة، وستؤدى التحملات من مداخيل هذا الحساب الخصوصي، وقد تداولت اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة هذه النقطة ، واعدت تقريرا لها في الموضوع ونعطي الكلمة لرئيسة اللجنة لعرض تقريرها.

***- السيدة نسرين حضرية :*** تقترح اللجنة تأجيل التداول في هذه النقطة الى حين التوصل على مشروع الاتفاقية لمناقشته والاطلاع على صفة الجماعة كشريك بهذه الاتفاقية.

- ***السيد ياسين فنتاس*** : نظرا لعدم توصل المصالح الجماعية بالاتفاقية المعدلة موضوع هذه النقطة، اقترح تأجيلها الى دورة لاحقة.

***المناقشة:***

***- ملاحظة***  : تم المرور مباشرة الى عملية التصويت.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين عمالة إقليم قلعة السراغنة و الجماعة و المكتب الوطني للكهرباء والماء- قطاع الماء- والمجزئين : الشركة العقارية تانسيفت " تجزئة منارة 2 " وشركة العمران" تجزئة البدر" حول انجاز قناة مشتركة للصرف الصحي وتوسعة م حطة المعالجة، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 18

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت :***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 18

- عدد الاصوات المعبر عنها : 18

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
|  ياسين فنتاس –عبد الرحيم الصالح- عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- زكرياء الزهيد -سمير الخليفي –عصام الطالعي-عبد الرزاق اشليح -الحميد مجدي . |  لا احد | لا احد |

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على تأجيل البث في اتفاقية الشراكة بين عمالة إقليم قلعة السراغنة و الجماعة و المكتب الوطني للكهرباء والماء- قطاع الماء- والمجزئين : الشركة العقارية تانسيفت " تجزئة منارة 2 " وشركة العمران" تجزئة البدر" حول انجاز قناة مشتركة للصرف الصحي وتوسعة محطة المعالجة، الى دورة لاحقة، الى حين التوصل بالاتفاقية.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة التاسعة*: الدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح للجمعيات الرياضية برسم سنة 2024.**

**العرض :**

 ***- السيد ياسين فنتاس*** : تم ادراج هذه النقطة، بعد ان تدارست اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والمصلحة المختصة بالجماعة، طلبات الدعم التي تقدمت بها مختلف الجمعيات الرياضية، واستيفاء الشروط المنصوص عليها بكناش التحملات، وتم تقديم الدعم لمن يستحقه، وقد اعدت اللجنة المذكورة تقريرا في الموضوع، تتلوه عليكم رئيسة اللجنة .

- ***السيدة الزهرة افس*** : بخصوص هذه النقطة وبعد الإطلاع على ملفات طلبات الجمعيات الرياضية و التفريغات الخاصة بهذه الملفات التي قامت بها المصلحة، وبعد النقاش في هذه النقطة واعتماد مجموعة من المعايير كنتائج السنة الفارطة، الإهتمام بالفئات الصغرى، المسافات التي تقطعها الأندية لإجراء مقابلات خارج المدينة، تقديم الوثائق المطلوبة في ملف طلب الدعم ، تم توزيع الدعم على الأندية على الشكل التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر . ت** | **الفريق أو النادي** | **مبلغ الدعم بالدرهم** |
| 1 | الوداد الرياضي السرغيني لكرة القدم | 500.000.00 |
| 2 | الوداد الرياضي السرغيني للريكبي | 240.000,00 |
| 3 | الوداد الرياضي السرغيني لكرة الطائرة | 60.000,00 |
| 4 | الوداد الرياضي السرغيني للكرة الحديدية | 30.000,00 |
| 5 | الوداد الرياضي السرغيني لكرة السلة | 50.000,00 |
| 6 | الوداد الرياضي السرغيني لألعاب القوى | 90.000,00 |
| 7 | نادي الفتح الرياضي السرغيني لكرة القدم المصغرة | 30.000,00 |
| 8 | نادي الإشعاع الرياضي السرغيني لكرة القدم النسوية | 25.000,00 |
| 09 | الوداد الرياضي السرغيني للدراجات الهوائية | 10.000,00 |
| 10 | الفتح الرياضي السرغيني لكرة القدم | 70.000,00 |
| 11 | نادي المجد لسباق الدراجات الهوائية | 20.000,00 |
| 12 | الاتحاد الرياضي للكرة الحديدية | 25.000,00 |
| 13 | جمعية أمجاد الوداد الرياضي السرغيني لكرة القدم النسوية | 25.000,00 |
| 14 | جمعية النهضة الرياضية السرغينية | 15.000,00 |
| 15 | الأولمبيك السرغيني | 10.000,00 |
|  | **المجموع العام** | 1.200.000,00 |

كما تم الخروج بالتوصيات التالية:

* عدم استفادة جمعية البادمنتون بسبب عدم إدراج هذا النوع من الرياضات بدفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات الرياضية.
* عدم استفادة جمعية أجاكس السرغيني لكرة القدم النسوية بسبب عدم استفادء السنتين من الأقدمية المطلوبة.
* عدم استفادة جمعية تساوت لألعاب القوى بسبب عدم استفاء الشروط المطلوبة بدفتر التحملات.
* ضرورة الرفع من مبلغ الدعم المخصص للجمعيات الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات الملكية للرياضة.

***المناقشة :***

- **السيد عصام الطالعي** : في سنة 2021 كان السبب في تدني مبالغ الدعم بالنسبة للجمعيات الرياضية هو كورونا " كوفيد 2019"، وفي ظل تحيين مداخيل الجماعة ، نلتمس من المجلس الحرص على الرفع من مبلغ هذا الدعم الى حيث كان سابقا.

- السيد ياسين فنتاس : سنعود الى الدعم السابق بل واطثر، عند وضع الميزانية الجماعية في اكتوبر من هذه السنة.

- ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : المدينة تتنافس على المستوى الوطني في عدة تخصصات، لذلك نلتمس منكم تجهيز البنيات التحتية الضرورية في هذا الشأن.

ومن جهة اخرى يجب الحرص عند تقديم الدعم لجمعية ما، ان تكون في وضعية سليمة من الجانب الاداري والقانوني، وان يكون ملفها كاملا خصوصا الجانب المالي. كما يجب ان نراعي الانجازات ، ومدى عناية الجمعية بالفئات الصغرى.

اقترح الزيادة في نسبة الدعم للجمعيات التي تنتقل خارج المدينة بنسبة 10% على الاقل.ونسبة 20% عن المبلغ لكل الجمعيات الرياضية.

- ***السيد الحميد مجدي*** : اتساءل لماذا لم يتم عرض هذه النقطة على اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، سيما وان الامر يتعلق بالجانب المالي، لقد تم خرق المادة 58 من القانون التنظيمي 113.14، ولم نتوصل باي التقرير، الامر يتطلب تفكير ودراسة.

- ***السيدة الزهرة افس*** : تم تخصيص الدعم الممنوح لهذه الجمعيات بناء على عدة معطيات، وفي احترام تام لكناش التحملات بعد القيام بعملية التفريغ ودراسة الملفات، ثانيا اي وثيقة توجد بالمصلحة مشكورة، هناك مجهود كبير لاينبغي تبخيسه. نحن مع التوصية الرامية الى الرفع من الدعم المخصص لجميع الجمعيات.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح للجمعيات الرياضية برسم سنة 2024، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 14

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : 03

***بيان التصويت***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 17

- عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
| ياسين فنتاس – عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- زكرياء الزهيد -عصام الطالعي. |  لا احد | -سمير الخليفي-عبد الرزاق اشليح - الحميد مجدي |

***ملاحظة***: اصبح عدد اعضاء المجلس الحاضرين هو 17 ، وذلك بعد مغادرة السيد : عبد الرحيم الصالح ، لقاعة الاجتماعات.

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على الدعم الممنوح للجمعيات الرياضية برسم سنة 2024، وذلك على الشكل التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر . ت** | **الفريق أو النادي** | **مبلغ الدعم بالدرهم** |
| 1 | الوداد الرياضي السرغيني لكرة القدم | 500.000.00 |
| 2 | الوداد الرياضي السرغيني للريكبي | 240.000,00 |
| 3 | الوداد الرياضي السرغيني لكرة الطائرة | 60.000,00 |
| 4 | الوداد الرياضي السرغيني للكرة الحديدية | 30.000,00 |
| 5 | الوداد الرياضي السرغيني لكرة السلة | 50.000,00 |
| 6 | الوداد الرياضي السرغيني لألعاب القوى | 90.000,00 |
| 7 | نادي الفتح الرياضي السرغيني لكرة القدم المصغرة | 30.000,00 |
| 8 | نادي الإشعاع الرياضي السرغيني لكرة القدم النسوية | 25.000,00 |
| 09 | الوداد الرياضي السرغيني للدراجات الهوائية | 10.000,00 |
| 10 | الفتح الرياضي السرغيني لكرة القدم | 70.000,00 |
| 11 | نادي المجد لسباق الدراجات الهوائية | 20.000,00 |
| 12 | الاتحاد الرياضي للكرة الحديدية | 25.000,00 |
| 13 | جمعية أمجاد الوداد الرياضي السرغيني لكرة القدم النسوية | 25.000,00 |
| 14 | جمعية النهضة الرياضية السرغينية | 15.000,00 |
| 15 | الأولمبيك السرغيني | 10.000,00 |
|  | **المجموع العام** | 1.200.000,00 |

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***النقطة العاشرة*: الدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح لدعم مشاريع الجمعيات الثقافية برسم سنة 2024.**

**العرض :**

 ***- السيد ياسين فنتاس*** : لقد تم تدارس هذه النقطة من طرف اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية، وتجدر الاشارة الى ان هذه اللجنة والمصلحة المختصة تبنتا هذا الدعم، بناء على مشاريع الجمعيات الثقافية التي استوفت الشروط القانونية والموضوعية، وقد تم تقديم هذا الدعم على الشكل الذي جاء في تقرير اللجنة الدائمة ذات الاختصاص واعدت تقريرا في الموضوع.

- ***السيدة الزهرة افس*** : بخصوص هذه النقطة وبعد الإطلاع على ملفات مشاريع الجمعيات الثقافية و التفريغات الخاصة بها التي قامت بها المصلحة وبعد النقاش والتداول تم تقسيم الدعم كما يلي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر . ت** | **الجمعية** | **مبلغ الدعم المقترح بالدرهم** |
| 1 | منظمة كشاف الأطلس مندوبية قلعة السراغنة | 15.000.00 |
| 2 | فرقة مسرح السراغنة | 17.000.00 |
| 3 | الجمعية الوطنية للتربية والثقافة | 8.000.00 |
| 4 | جمعية السبيل للتوحد | 15.000.00 |
| 5 | جمعية جيل السلام للثقافة والفنون والرياضة | 15.000.00 |
| 6 | جمعية أثر | 15.000.00 |
| 7 | جمعية تضامن الشباب | 15.000.00 |
|  | **المجموع العام** | **100.000.00** |

كما تم الخروج بالتوصيات التالية:

* عدم استفادة جمعية فضاءات للتنمية بسبب ورود طلبها خارج الآجال المحددة.
* طلب الرفع من الدعم المخصص للجمعيات الثقافية.

***المناقشة:***

* ***السيد الحميد مجدي***: مجددا اؤكد باننا لم نتوصل بأي شيء في هذا الصدد، وقد تم اقصاء اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، في مناقشة هذه النقطة والتي تدخل في اختصاصاتها. واؤكد بان هناك اهمال كبير للجانب الثقافي بالمدينة وكذلك الجانب الاجتماعي.
* ***السيد فيصل حياني :*** عدم احالة وعرض هذه النقطة على اللجنة الملكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، يعود بالاساس الى وجود اشكال بالقانون الداخلي للمجلس ، يحكم ان الاختصاص

حيث ان دور اللجنة المذكورة هو تخصيص الغلاف المالي لكل قطاع ثم المصادقة عليه، ويبقى في اعتقادنا بان دراسة طلبات الدعم والتفريغ والتنقيط وغيره هو من اختصاص اللجنة الملكفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية.

فالمادة 52 من القانون الداخلي" جميع اللجان دراسة القضايا دات الصلة " هناك غموض بهذه المادة، وزلهذا اقترح تعديل القانون الداخلي خلال الدورات المقبلة، لتصحيح بعض العيوب والتناقض التي قد تم اغفالها او تدقيقها بشكل واضح.

***- السيد عبد الرزاق اشليح*** : اقترح الزيادة في مبلغ الدعم هذا بنسبة لا تقل الى 50% لسنا ضد اي جمعية كيفما كانت، لانه بدون اي دعم مادي لايمكن للجمعيات ان تقوم بادوارها، كذلك نشير الى ان الاخبار والاعلان في هذا الشأن عبر البوابة الالكترونية ، يؤدي الى ضعف الاقبال، لذلك التمس من الجهة المعنية تعميم الاخبار بكل الوجهات وبكل الاداراتن.

- السيد ياسين فنتاس : الرفع من قيمة الدعم المخصص للجمعيات كلها امر مقبول ، وسيتم تفعيله مستقبلا في القادم من الايام.

- ***السيد عبد الرحيم عياد*** : لابد من الاشارة الى ان جميع هذه الجمعيات الثقافية، التي تقدمت بطلبات الدعم بهذا الخصوص، قد استفادت منه، سوى جمعية واحدة، ورد طلبها على مصالح الجماعة خارج الآجال القانونية، وبحكم طبيعة ودور الجماعة ، الذي هو القرب ، فقد تم تعميم النشر بخصوص الاعلان عن تقديم طلبات الدعم، الا ان طبيعة التعامل معه قد لا تكون بالشكل المطلوب، صحيح ان الدعم قليل، ولا يتناسب مع الانشطة والمجهودات الخرافية التي تقوم بها بعض الجمعيات، الا ان مايجب الحرص عليه حاليا هو التسريع بصرف هذه المبالغ المالية رغم قلتها.

ولا يفوتني ان اوجه رسالة من هذا المنبر، الى جميع الجمعيات من اجل ان يكون لها معرف ضريبي من اجل الاستفادة من الدعم مستقبلا، وللاشارة فهو معفى من الرسم الضريبي.

 بعد استنفاد المناقشات تم المرور الى عملية التصويت.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح لدعم مشاريع الجمعيات الثقافية برسم سنة 2024 ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 16

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : 01

***بيان التصويت***

- عدد الاعضاء الحاضرين : 17

- عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
| ياسين فنتاس – عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- سمير الخليفي- زكرياء الزهيد -عصام الطالعي- عبد الرزاق اشليح . | لا احد | الحميد مجدي |

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على الدعم الممنوح لدعم مشاريع الجمعيات الثقافية برسم سنة 2024 ، وذلك على الشكل التالي :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر . ت** | **الجمعية** | **مبلغ الدعم المقترح بالدرهم** |
| 1 | منظمة كشاف الأطلس مندوبية قلعة السراغنة | 15.000.00 |
| 2 | فرقة مسرح السراغنة | 17.000.00 |
| 3 | الجمعية الوطنية للتربية والثقافة | 8.000.00 |
| 4 | جمعية السبيل للتوحد | 15.000.00 |
| 5 | جمعية جيل السلام للثقافة والفنون والرياضة | 15.000.00 |
| 6 | جمعية أثر | 15.000.00 |
| 7 | جمعية تضامن الشباب | 15.000.00 |
|  | **المجموع العام** | **100.000.00** |

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***- النقطة الحادية عشر*: الدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية برسم سنة 2024، وجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة.**

**العرض :**

 ***- السيد ياسين فنتاس*** : تم ادراج هذه النقطة ، بناء على مخرجات اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية، التي تدارست موضوع الدعم الذي تقدمه الجماعة للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية برسم 2024، وكذا الدعم الممنوح لجمعية الامل لذوي الاحتياجات الخاصة، علما ان هذه الخيرة قد ابرمت عقد اتفاق شراكة مع المجلس الاقليمي والجماعة، وقد تم تحديد مبلغ الدعم الذي ستقدمه الجماعة في مبلغ 35.000,00 والذي من المزمع صرفه للمرة الاولى.

وتجدر الاشارة الى ان الجماعة، اصبحت امكانياتها المادية لاتسمح في بعض الاحيان بالوفاء بالمبالغ التي تمت المصادقة عليها عبر اتفاقيات الشراكة وةالتعاون، وبالتالي تم التفكير في تعديلها، وهي موضوع النقطة التالية بجدول اعمال هذه الدورة.

وقد اعدت اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية، تقريرا حول الدعم الممنوح للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية، والذي ستتلوه عليكم رئيسة اللجنة المختصة.

- ***السيدة الزهرة افس*** : بعد اطلاع أعضاء اللجنة على التفريغ الخاص بهذه الجمعيات وبعد التداول قررت اللجنة مايلي :

-دعم الجمعيات المسيرة للمراكز وذلك بالاحتفاظ بنفس مبلغ الدعم الذي خصص لها برسم السنة الماضية، مع توصية برفع قيمة الدعم المخصص لهذه الجمعيات في مشروع ميزانية السنة المقبلة، وقد جاء توزيع مبلغ الدعم لهذه الجمعيات وفق الجدول التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر . ت** | **اسم الجمعية** | **مبلغ الدعم المقترح بالدرهم** |
| 1 | جمعية اليد في اليد لثلاثي الصبغي | 20000.00 |
| 2 | الجمعية المغربية مهد الأمل للأطفال المتخلى عنهم | 25000.00 |
| 3 | جمعية ابن زهر لداء السكري | 10000.00 |
| 4 | مركز حقوق الناس (نساء في وضعية صعبة) | 20000.00 |
| 5 | مركز الأطفال في وضعية صعبة | 25000.00 |
|  | **المجموع العام** | **100000.00** |

- ونظرا لعدم توفر الجماعة على حصيص مالي يفي بدعم كل الجمعيات الاجتماعية، تعذر تخصيص دعم لجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة هذه السنة حسب الاتفاقية المبرمة معها إضافة إلى المجلس الإقليمي، لذا أوصت اللجنة بتحويل في ميزانية الجماعة للوفاء بإلتزاماتها اتجاه هذه الجمعية.

***المناقشة:***

* ***السيد عبد الرزاق اشليح*** : مرة اخرى يجب التذكير باننا كاعضاء للمجلس الجماعي بهذه المدينة، يجب ان نكون على علم بمعلومات عن هذه الججمعيات، وبتقارير عن جانبها الاداري وعن الانشطة التي تقوم بها.
* في الشؤون الداخلية لهذه الجمعيات ولا حتى في هيكلتها ، كما وقع في جمعية الثلاثي الصبغي.
* ***السيد ياسين فنتاس:*** كل هذه الجمعيات تربطها مع المجلس اتفاقيات شراكة والحصول على معلومات شأنها يكون بطلب منكم، والامر سهل جدا.
* وبعد استنفاد المناقشات تم المرور الى عملية التصويت

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الدعم الممنوح للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية برسم سنة 2024، وجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 16

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : 01

***بيان التصويت***

 - عدد الاعضاء الحاضرين : 17

 - عدد الاصوات المعبر عنها : 17

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
| ياسين فنتاس – عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- سمير الخليفي- زكرياء الزهيد -عصام الطالعي- الحميد مجدي . | لا احد | عبد الرزاق اشليح  |

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة بالاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على الدعم الممنوح للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية برسم سنة 2024، وجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك على الشكل التالي :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ر . ت** | **اسم الجمعية** | **مبلغ الدعم بالدرهم** | **ملاحظات** |
| 1 | جمعية اليد في اليد لثلاثي الصبغي | 20000.00 |  |
| 2 | الجمعية المغربية مهد الأمل للأطفال المتخلى عنهم | 25000.00 |  |
| 3 | جمعية ابن زهر لداء السكري | 10000.00 |  |
| 4 | مركز حقوق الناس (نساء في وضعية صعبة) | 20000.00 |  |
| 5 | مركز الأطفال في وضعية صعبة | 25000.00 |  |
|  | وجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة | 00.00 | عدم كفاية الاعتماد |
| المجموع | 100.000,00 |

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة الثانية عشرة*: تعديل اتفاقيات الشراكة والتعاون بين جماعة قلعة السراغنة والجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية .**

**العرض :**

 ***- السيد ياسين فنتاس*** : تبعا للنقطة السالفة، والمدرجة بجدول اعمال هذه الدورة، والمتعلقة بالدعم الذي تقدمه الجماعة للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية، ففي ظل التغيرات التي تعرفها موارد الجماعة، قد لاتستطيع الوفاء بالتزاماتها المادية المحددة في اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تم ابرامها مع هذه الجمعيات المسيرة للمراكز، وتم الاتفاق داخل مكتب المجلس على عدم تحديد قيمة الدعم المالي الذي تقدمه الجماعة.

- ***السيدة الزهرة افس*** : فيما يخص هذه النقطة وبعد إطلاع أعضاء اللجنة على أهم التعديلات التي تهم اتفاقيات الشراكة والتعاون بين جماعة قلعة السراغنة والجمعيات المسيرة للمراكز و جمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة، قررت اللجنة الموافقة على هذه التعديلات وذلك على الشكل التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **اسم الجمعية** | **المادة** | **المقترح التعديلي** |
| **جمعية ابن زهر لمحاربة داء السكري** | المادة الثانية : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب: - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :10.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية ابن زهر لمحاربة داء السكري. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **الجمعية المغربية مهد الأمل للأطفال المتخلى عنهم** | المادة الثانية : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :20.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية مهد الأمل للأطفال المتخلى عنهم. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **جمعية اليد في اليد لثلاثي الصبغي 21** | المادة الثالثة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :20.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية اليد في اليد لثلاثي الصبغي 21. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **جمعية مركز حقوق الناس** | المادة الثالثة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :20.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية مركز حقوق الناس. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **مركز الأطفال في وضعية صعبة** | المادة الثالثة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :25.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية الأطفال في وضعية صعبة. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **جمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة** | المادة الخامسة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تتعهد الجماعة بتخصيص دعم مالي سنوي قدره :35.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تسيير وتدبير استخدام سيارة النقل التي التزم المجلس الإقليمي بتوفيرها. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها. |

***المناقشة:***

* ***السيد سمير الخليفي*** : بالنسبة لمسألة التعديل اعتقد بانها تفقد اتفاقيات الشراكة من جوهرها، لان قيم الشراكات تكمن في الدعم المادي المقدم لهذه الجمعيات، من اجل تبرير وتدبير امورها، يجب العدول عن هذا التعديل وترك الالتزامات السابقة للمجلس في هذه الاتفاقيات كما كانت عليه.
* ***السيدعصام الطالعي :*** يجب الغاء العبارة المعدلة ، فاما نلتزم او نلغي كل الاتفاقية.
* ***السيدة الزهرة افس:*** تعديل هذه الاتفاقيات، اخدناه من جانبه الايجابي، حتى يمكننا الزيادة فيه او النقص حسب الاوليات وحسب الضغوطات، التي تعرض لها جمعيات هذه المراكز الاجتماعية، فهذه حصانة للمجلس حسب اعتقادنا والمجلس سيد نفسه.
* ***السيد عصام الطالعي :*** يجب تحديد سقف الدعم، والا فاننا نعتقد ان العبارة التي جاءت في تقرير اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية تتثير العديد من الشبهات.
* ***السيد عبد الرحيم عياد:*** للاشارة فالدعم المقدم للجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعيةالمذكورة فيتم بشكل دوري، اما الدعم االمقدم للفرق الرياضية والجمعيات الثقافية فيكون كل سنة.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتعديل اتفاقيات الشراكة والتعاون بين جماعة قلعة السراغنة والجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية ، وجمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 15

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت***

 - عدد الاعضاء الحاضرين : 15

 - عدد الاصوات المعبر عنها : 15

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
| ياسين فنتاس – عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- زكرياء الزهيد -عصام الطالعي- عبد الرزاق اشليح -الحميد مجدي . | لا احد | لا احد |

-***ملاحظة*** : اصبح عدد اعضاء المجلس الحاظرين 15 ، وذلك بعد مغادرة السادة : رشيد افس و سمير الخليفي لقاعة الاجتماعات.

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على تعديل اتفاقيات الشراكة والتعاون بين جماعة قلعة السراغنة والجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية ، وذلك على الشكل التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **اسم الجمعية** | **المادة** | **المقترح التعديلي** |
| **جمعية ابن زهر لمحاربة داء السكري** | المادة الثانية : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب: - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :10.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية ابن زهر لمحاربة داء السكري. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **الجمعية المغربية مهد الأمل للأطفال المتخلى عنهم** | المادة الثانية : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :20.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية مهد الأمل للأطفال المتخلى عنهم. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **جمعية اليد في اليد لثلاثي الصبغي 21** | المادة الثالثة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :20.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية اليد في اليد لثلاثي الصبغي 21. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **جمعية مركز حقوق الناس** | المادة الثالثة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :20.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية مركز حقوق الناس. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **مركز الأطفال في وضعية صعبة** | المادة الثالثة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي قدره :25.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية شراكة وتعاون مبرمة بين جماعة قلعة السراغنة وجمعية الأطفال في وضعية صعبة. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها.- اتفاقية اطار للشراكة والتعاون. |
| **جمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة** | المادة الخامسة : التزامات الأطرافأ- التزامات جماعة قلعة السراغنة:تلتزم الجماعة ب:  - في إطار الاتفاقية، تتعهد الجماعة بتخصيص دعم مالي سنوي قدره :35.000.00 درهم لفائدة الجمعية قصد تسيير وتدبير استخدام سيارة النقل التي التزم المجلس الإقليمي بتوفيرها. | - في إطار الاتفاقية، تلتزم الجماعة في حدود الاعتمادات بتقديم دعم مالي حسب الإمكانيات المتاحة لفائدة الجمعية قصد تحقيق أهدافها. |

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

***-النقطة الثالثة عشر*: الدراسة والمصادقة على انجاز مراحيض ومرافق صحية عمومية.**

**العرض :**

 ***- السيد ياسين فنتاس*** : لقد تم ادراج هذه النقطة بناء على اقتراح تقدم به السيد المستشار الحميد مجدي، قصد ادراجها بجدول اعمال هذه الدورة، والتي ارتأى مكتب المجلس المصادقة على ادراجها، نظرا لانها اصبحت ضرورة لخدمة الساكنة ، خصوصا في الساحات والمنتزهات والحدائق العمومية ، وقد تدارست اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، واللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة ، ونعطي الكلمة لرئيستي هاتين اللجنتين لتلاوة تقريرهما في الموضوع.

- ***السيدة نسرين حضرية*** : تقترح اللجنة وضع معايير لإحداث هذه المرافق الصحية العمومية وإنجاز تصاميم ذات جودة عالية مع توفير الشروط التالية:

-فضاء عمومي ذو حركية.

- غياب مرافق صحية سابقة بالفضاء المخصص لهذا المرفق.

- توفير صيانة مستمرة والحراسة بهذا المرفق.

بعض الأماكن المقترحة لإحداث هذه المرافق الصحية العمومية:

* قرب الأسواق النموذجية، قرب المناطق الإدارية، ساحة كرو، ساحة المقاومة، محطة سيارات الاجرة الصنف الكبير في اتجاه ابن جرير واتجاه العطاوية واتجاه ميات، حديقة مسجد الإمام مالك، حديقة ابن رشد، حديقة مسجد عثمان بن عفان، وحديقة شارع الرحالي الفاروق.

وان اللجنة لا ترى مانعا شريطة اللجوء الى مكتب دراسات متخصص في الموضوع.

- ***السيدة لطيفة مطاوع*** : فإن اللجنة لا ترى مانعا في ذلك مع تخصيص المناطق التي تشهد تواجد المواطنين لإنجازها.

***المناقشة:***

***- السيد الحميد مجدي*** : هناك مشكل حقيقي للمراحيض بالمدينة، ونحن مع انجاز هذا المرفق، وبشكل استعجال، لكم مع الحرص على صيانتها وتوفير حراس لها.

 ان المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 ، المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024، وبعد دراسة النقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على انجاز مراحيض ومرافق صحية عمومية ، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على مايلي:

 - المصوتون بنعم : 16

 - المصوتون بلا : لا احد

 - الممتنعون : لا احد

***بيان التصويت***

 - عدد الاعضاء الحاضرين : 16

 - عدد الاصوات المعبر عنها : 16

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الموافقون***  | ***الرافضون***  | ***الممتنعون*** |
| ياسين فنتاس – عبد الرحيم عياد -المكي الداهي- رشيد افس- فيصل حياني- عبد الرحيم مؤدن- سلوى الجابري- زهيرة بوجديان- لطيفة مطاوع- الزهرة افس- نسرين حضرية- حمزة الماحي- زكرياء الزهيد -عصام الطالعي- عبد الرزاق اشليح -الحميد مجدي . | لا احد | لا احد |

***ملاحظة***: اصبح عدد اعضاء المجلس الحاضرين هو 16 ، وذلك بعد عودة السيد : وشيد افس لقاعة الاجتماعات .

***يقرر مايلي :***

 صادق المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة باجماع اعضاء أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على انجاز مراحيض ومرافق صحية عمومية.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن

بعد ذلك استمع الحاضرون الى نص البرقية المرفوعة الى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وفيما يلي نص هذه البرقية .

مولاي صاحب الجلالة والمهابة ، أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس السلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته .

بعد تقديم عبارات الإخلاص وا لاحترام والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد ، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة ، رئيس المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، بمناسبـة انتهـاء أشغـال الدورة العادية الثانية لشهر ماي 2024 للمجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المنعقـدة يــوم يــوم الثلاثاء 28 شوال 1445، الموافق 07 ماي 2024 ، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة المستشارين بالمجلس الجماعي وسكان هذه المدينة الغيورة ، أن يرفع بكل إجلال واحترام إلى الجناب الشريف للسدة العالية بالله ، أسمى آيات الطاعة والولاء ، وأزكى مشاعر الوفاء مشفوعة بخالص المحبة .

 وإننا لنغتنم هده المناسبة ، للتأكيد للمقام العالي بالله ، عن تجندنا الدائم وراء جلالتكم للسير وفق منهجكم القويم وحكمتكم الرشيدة ، للدفاع عن المكتسبات الوطنية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهدا البلد الأمين ، حتى تتحقق للشعب المغربي ، درجة الرقي والسؤدد ، التي ترضاها جلالتكم له ، ويتبوأ وطننا العزيز المكانة الرفيعة والمرموقة بين الأمم المتقدمة.

حفظ الله جلالتكم بعنايته الربانية ، وأمد في عمركم وأبقاكم ذخرا عزيزا لأبناء شعبكم الوفي ورمزا لعزة ورخاء هده الأمة ، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وشد عضدكم بشقيقكم المبجل صاحب السمو الم

لكي الأمير مولاي الرشيد، وأحاط بعنايته الربانية سائر أفراد أسرتكم الملكية الشريفة ، انه سميع مجيب.

والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية و خمسة عشر دقيقة بعد الزوال.

 توقيع رئيس الجلسة : توقيع كاتب المجلس:

 ياسين فنتاس عبد الرحيم مؤدن